مقاربات للتنمية السياسية
MUKARBAT FOR POLITICAL DEVELOPMENT

ورشة بعنوان

دورُ الجيشِ والأمنِ في الحياةِ السياسيةِ

إعداد : وحدة الدراسات في مركز مقاربات

ورشة بعنوان

دورُ الجيشِ والأمنِ في الحياةِ السياسيةِ

الجزء الأول

الورقة الأولى

نظرةٌ تحليليةٌ للجيشِ السوري قُبَيْلَ الثورة

يُقَدِّمُهَا مركزُ مقاربات للتنمية السياسية "هشام اسكيف"

1 . بداياتُ تشكل الجيش السوري، وعلاقته بفصائلَ وتشكيلاتِ الثورة السورية الكُبرى ومقاومة المستعمر.

2 . علاقة الجيش بالمستعمر الفرنسي.

دور الجيش في اتفاقية عام: 1936م.

دور الجيش في الدساتير السورية بين عامي : 1920 - 1936م .

دور الجيش في الاستقلال ، ودستور الاستقلال .

3 . كيف تعامل دستور الاستقلال الـــــ 50 مع الجيش ؟ وما هو دوره في الحكم الوطني؟

4 . دراسة موضوع الانقلابات.

الزعيم : "رتبته الزعيم" حسني الزعيم

العقيد : سامي الحناوي .

العقيد : أديب الشيشكلي .

الورقة الثانية

كيف حَوَّلَ البعثُ والأسدان المؤسسةَ العسكريةَ إلى ملكية نظام، بدالاً من مؤسسةِ دولةِ

نظرةُ سياسيةُ ، ونظرةُ عسكريةُ ، يُقَدِّمُ ورقةَ بحثٍ فيها كل من :

- العقيد : هيثم عفيسي .
- السياسي المخضرم الأستاذ : عقاب يحيى .

1 . انقلاب آذار عام : 1963م ، واستلام البعث ، وتشكيل مجلس قيادة الثورة .

2 . انقلاب تشرين الثاني عام : 1970م ، واستلام الأسدية .

3 .تَحْوِيْلُ الجيش السوري إلى جيشٍ أسديٍ ، وتفكيك العلائق التي نسجها حافظ الأسد .

الورقة الثالثة

الجيش في مرحلة الثورة وتشقق الجيش

يقدمها : العميد ركن فاتح حسون .

1 . الثورة السورية والجيش السوري ، حالةُ التَّكَسُّرِ والانشقاق أثناء الثورة ، وعلاقة المنشقين بالعمل العسكري .

2 . القياداتُ الثوريةُ العسكريةُ التي قلدت العملَ العسكري من خارج المؤسسة العسكرية .

3 .تداخلُ المهام الذي فرضته الثورة بين العسكري والسياسي .

مداخلة مجدولة عن نشأة الجيش حتى الثورة السورية ، ورقة مُقَدَّمَةُ من الباحث : باسل حفار

القسم الأول: الماضي والحاضر، رؤية عسكرية وسياسية.

الورقة الأولى: الجيش السوري، النشأة والتَّشَكُّل.

بعد زوال الحكم العثماني، أعلن الأمير فيصل تأسيس حكومة عربية في دمشق، وكلَّف الضابط السابق في الجيش العثماني - الدمشقي - «علي رضا الركابي» بتشكيلها ورئاستها، ولُقِّبَ بالحاكم العسكري.

ضمَّت ثلاثة وزراء من جبل لبنان، ووزيراً من بيروت ، ووزيراً من دمشق ، وساطع الحصري من حلب، ووزير الدفاع من العراق، محاولاً الإيحاء بأن هذه الحكومة تمثل سورية الكبرى، وليست حكومة على الأجزاء الداخلية من سورية، كما عين اللواء شكري الأيوبي حاكماً عسكرياً لبيروت، وعين جميل المدفعي حاكماً على عمّان ، وعبد الحميد الشالجي قائداً لموقع الشام، وعلي جودت الأيوبي ...

بدأت نهاية الحكم الفيصلي مع عام1920م ، وتوجيه إنذار عرف باسم «إنذار غورو» وحددت مدة أربعة أيام لقبوله، **وشمل خمس نقاط، هي:**

- قبول الانتداب الفرنسي.
- التعامل بالنقد الورقي الذي أصدره مصرف سورية ولبنان في باريس.
- الموافقة على احتلال القوات الفرنسية لمحطات سكك الحديد في رياق وحمص وحلب وحماة.
- حل الجيش السوري، وإيقاف عمليات التجنيد الإجباري، ومحاولات التسليح.
- معاقبة من تورط في عمليات عدائية.

ومع معركة ميسلون التي قادها القائد يوسف العظمة -وزير الدفاع في الحكومة المنحلة- كانت النواة الأولى للجيش السوري قد نالها الكثير من التفتت، ثم بعد ذلك عادت النواة للتشكل، كانت نواة الجيش تتكون من مجموعة من المتطوعين، الذين حاربوا الانتداب الفرنسي عام 1920م، ومر الجيش بعدة مراحل خلال فترة الانتداب، وكان اسمه وقتذاك «الجيش المشرقي» وعدد أفراده لا يتجاوز 12 ألفاً ، إلى أن أصبح جيش الدولة السورية المستقلة عام 1946م ، حيث شارك بعد ذلك في أولى الحروب بين العرب وإسرائيل.

دور الجيش في دساتير الدولة الناشئة:

لابد من وقفة عند اتفاقية عام: 1936م التي اعترفت بموجبها فرنسا باستقلال سورية . فقد ورد في الملحقات لاتفاقية 1936م بشأن الجيش ما يأتي :

ب - أما بشأن الاتفاق العسكري الملحق بالمعاهدة فإنه ضم ثماني مواد ، وأهم أحكامه هي :

1) إن الحكومة السورية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ على مسؤوليتها القوى العسكرية القائمة (قوات الشرق الخاصة) مع تكاليفها وواجباتها . والحد الأدنى الذي يجب أن تكون عليه هذه القوات هو (فرقة مشاة) و (لواء خيالة) والمصالح التابعة لهما.

2) تتعهد الحكومة الفرنسية بأن تمنح الحكومة السورية التسهيلات التالية، بشرط أن تتحمل الحكومة السورية نفقات هذه التسهيلات:

- وضع بعثة عسكرية تعليمية فرنسية؛ لتعليم الجيش والدرك والبحرية والطيران في سورية، وتتعهد الحكومة السورية في مقابل ذلك بأن لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين في المجالات العسكرية . ويجوز لبعض هؤلاء المعلمين الفرنسيين استلام قيادة فعلية في القوى العسكرية السورية - بشكل مؤقت - إذا طلبت ذلك الحكومة السورية رسمياً من رئيس البعثة العسكرية الفرنسية.

- للحكومة السورية الحق في إرسال بعثات إلى المدارس ومراكز التعليم والقطعات الفرنسية ، وللحكومة السورية الحق بإرسال بعثات عسكرية إلى غير فرنسا في حال عدم توفر الاختصاص المطلوب دراسته أو التدرب عليه .

3) تسهيلاً لتنفيذ واجبات التحالف، تتخذ الحكومة السورية لقواها المسلحة سلاحاً وعُدداً من الطراز نفسه المستخدم في القوات المسلحة الفرنسية.

4) تتعهد الحكومة السورية بوضع قاعدتين جويتين لا تبعدان أكثر من 40 كم عن المدن الكبرى، ولا مانع - مؤقتاً - أن تكون هاتان القاعدتان هما قاعدتا المزة و النيرب.

5) يحق للحكومة الفرنسية - ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات من بدء تطبيق المعاهدة - أن تستبقي جنوداً فرنسيين في منطقتي (جبل الدروز) و (جبل العلويين) ، ومن الواضح أن استبقاء الجنود الفرنسيين في مختلف هذه النقاط لا يفيد معنى الاحتلال ، ولا يمس بحقوق السيادة السورية.

دستور 1950 وطبيعة تعاطيه مع الجيش.

أوردت (المادة 30) الواردة في دستور 1950م ، التي تنص على أن «الجيش حارس الوطن، وتنحصر مهمته في الدفاع عن حدود الوطن وسلامته» أي أبعدت الجيش عن التدخل في الحياة السياسية، ولكنها لم تكن صارمة بالقدر الكافي، مما سمح لاحقاً بحدوث انقلابات هزت العهد الوطني.

الأخوة الأعداء: بريطانيا والويلات المتحدة الأمريكية في سورية.

أول من سنّ سنة الانقلابات في البلاد العربية الزعيم (حسني الزعيم).

كما العادة اختبئ انقلاب الزعيم وراء هزيمة عام 1948م ، وحمّل المستوى السياسي مسؤولية الهزيمة، مع أن الجيش هو الذي خاض الحرب ، لكن هناك سبب أساسي هو : شدة التنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي على البلاد المستقلة حديثاً ، واتفاقية التابلاين التي لاقت معارضة شديدة من المعارضة السياسية ، واستطاعت تجيش الشارع عليها مما دفع بالولايات المتحدة مع بريطانيا للتشجيع على الانقلاب، وقد تم توثيق اتصالات منتظمة بين الزعيم والسفارة الامريكية ، يبدو للتحضير للانقلاب ...

ورد في وثيقة تعود لوزارة الخارجية الأمريكية أنّ «الزعيم سيحاول تصفية القوتلي ، ويجب أخذ إجراء مبكرة ؛ لإجبار رئيس الأركان السوري على عدم القيام بتلك الجريمة السياسية واللاإنسانية»، وقد تدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا واعتبرت أن تصفية القوتلي الجسدية سيكون لها «نتائج وخيمة».

رَدُّ الزعيم كان بأن سمح للسفير البريطاني زيارة القوتلي في السجن «ليطمئن عليه وليرى أنه يتمتع بصحة جيدة ، وأن ثمة أطباء يعتنون به، كما أنه جلب طباخيه ليقدموا له المآكل التي يريدها». أُطلق القوتلي في منتصف أبريل، وصودرت أملاكه وأملاك ابنه، ونفي إلى خارج البلاد، فاختار الإسكندرية في مصر، مقراً له.

وقد قيل في رواية غير محققة أن الزعيم أمر بأن يُطاف - بعيد الانقلاب - برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في مدينة دمشق ، داخل عربة مدرعة ، ليريا بنفسهما الشعب وهو يبتهج في الشوارع بخلعهما.

هذا التوافق البريطاني الأمريكي سرعان ما انفرط عقده ، لتدفع بريطانيا العقيد سامي الحناوي للانقلاب على الزعيم ...

انقلاب سامي الحناوي:

كان كالانقلابات الإنجليزية - صريحاً - إذا ما قورن بالانقلابات الأمريكية ، ولهذا فإنه في اليوم الأول أعدم رئيس الدولة حسني الزعيم ، ورئيس الوزراء محسن البرازي ، واضطر الحناوي نفسه إلى أن يصبح رئيساً مؤقتاً للدولة ، لمدة يومين فقط.

بعد ساعات من وقوع الانقلاب تشكلت لجنة ضمت هاشم الأتاسي، وفارس الخوري، ورشدي الكيخيا، وناظم القدسي، وأكرم الحوراني. أوصت هذه اللجنة بتشكيل حكومة مؤقتة، يرأسها هاشم الأتاسي، تعيد للبلاد الحياة الدستورية . وبعد يومين سلم الرئيس سامي الحناوي السلطة إلى هاشم الأتاسي -الرئيس الأسبق- الذي أذاع فوراً تشكيل الوزارة ، وأعلن سامي الحناوي أن مهمته المقدسة قد انتهت، وأنه سيعود إلى الجيش.

عودة الانتقام الأمريكي بانقلاب الشيشكلي.

يبدو من خلال تحليل المعلومات التي وثقت لهذه المرحلة أن الأمريكان والبريطانيين اتفقوا على توازع المصالح عبر إمرار مشروع التابلاين ، فوجدت فيه أمريكا مصلحة اقتصادية كبيرة، ووجدت فيه بريطانيا وسيلة لتحقيق هدفها في توحيد شقي نفوذها -العراق وسورية- ولكن هذه الأهداف سرعان ما افترقت؛ لتخلق صراعاً تسبب بثلاث انقلابات، آخرها الشيشكلي رغم التطمينات التي قالها الشيشكلي للرئيس أنه فقط لتغيير رئيس الأركان ، لكن يمكن وصف انقلابه بأنه إعادة التوازن؛ لأن مشروع الاتحاد العراقي السوري، وعلى جانبيه الأردني والسعودي، كان ماض بكل ثقة.

كان الشيشكلي شخصية إشكالية رغم فرضه الأحكام العرفية وضبطه أمور الدولة، ولكنه اتجه إلى الاستبداد، وألغى الاحزاب، وسجن الزعماء السياسيين، وأغلق الصحف ..... مما سمح -لاحقاً- باستقالته بعد انقسام الجيش حول تصرفاته...

الخلاصة:

بالمحصلة لقد كانت الدولة الوليدة، تحاول تأسيس دولة تُفْصَلُ فيها السلطات، ويكون الجيش فيها حامياً للبلاد ، لكن كانت هناك عوامل موضوعية وذاتية تسببت بعدم اكتمال هذه التجربة، مما سمح في آخر المطاف بانقلاب الـــــ 1963م ، الذي انهى الحياة السياسية بالكامل وانتقلت سورية إلى عهد مستبد ، ثم الى عهد إجرامي عام 1970م، مع انقلاب حافظ الأسد على رفاقه البعثيين ، وتأسيس حكمه الإجرامي على جماجم السوريين ....

الورقة الثانية: المؤسسة العسكرية في مرحلة انقلاب البعث، وبداية سيطرة الأسد، وتحويل الجيش لحماية الأسد بدلاً من الدولة.

إعداد: العقيد هيثم عفيسي.

القسم الأول : رؤية من داخل المؤسسة العسكرية.

الفقرة التي سأتكلم عنها هي: دور الجيش والأمن في الحياة السياسية وكيف حول الأسدان والبعثُ المؤسسةَ العسكريةَ إلى مُلكية نظامٍ بدلاً من مؤسسة دولة . وسأتكلم عن انقلاب 1963م، وانقلاب 1970م.

بلا شك هذه الفترة مليئة بالأحداث ، وكل يوم جديد ، ولكن سأختصر قدر الإمكان في الجو العام الذي كان في سورية وقتها.

خرجت سورية من حالة الانفصال مع مصر 1961 ودخلنا في عام 1963.

في شباط 1963م بنفس العام حصل في العراق انقلاب عسكري بقيادة حزب البعث بالعراق وتم الاستيلاء على الحكم.

وكان هذا حافزاً قوياً للقيادة العسكرية و البعثية للقيام بانقلاب عسكري و الاستيلاء على الحكم، وفعلاً تم ذلك في 8 آذار 1963م، وتمت الإطاحة بنظام ناظم القدسي وحكومته التي سميت بحكومة الانفصال، حيث استيقظ الدمشقيون على صوت الدبابات وإطلاق النيران والسيطرة على كافة المباني الحكومية، وأهمها الإذاعة و التلفزيون بقيادة المقدم سليم حاطوم، وكان في تلك الفترة قائد القوات المظلية، وكان ذلك بتنسيق بينه وبين صلاح جديد، حيث قاموا بتطويق القصر الجمهوري، وتم القبض على رئيس الجمهورية ناظم القدسي، وهرب رئيس حكومته خالد العظم، حيث لجئ الى السفارة التركية ومنها إلى لبنان، وحظي هذا الانقلاب بتأييد بعض الدول العربية و الأجنبية، ومنها مصر و العراق. واستلم حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم في سوريا مذ عام 1963م.

للحقيقة، قبل انقلاب 1963 كان هنالك تنسيق وتنظيم سري في الجيش السوري منذ عام 1960، وتنسيق تام بين العسكريين البعثيين والناصريين و الشيوعيين، وكان في زمن الوحدة تبادل بين الضباط السوريين و المصريين، وكانت مجموعة مؤلفة من خمسة ضباط في مصر هم: العقيد محمد عمران، الرائد صلاح جديد، الرائد أحمد المير، النقيب عبد الكريم الجندي ، النقيب حافظ اسد، بعد الانفصال عادوا إلى صفوف الجيش.

بعد الانقلاب عام 1963، تشكل مجلس قيادة الثورة من العسكريين و البعثيين، وتشكلت اللجنة العسكرية، وكانت تضم مجموعة من الضباط مختلفة المذاهب والأديان: علويين، سنة، دروز، اسماعيليين.

وكان مجلس قيادة الثورة بقيادة العميد لؤي الأتاسي الذي رُفع إلى رتبة فريق واستلم رئاسة الجمهورية، وأُعلنت حالةُ الطوارئ، وعلى إثرها تم تسريح عدد كبير من الضباط -أغلبهم من الضباط السنة- بتهم مختلفة وكان كل ذلك وفق مخطط مدروس من قبل المقبور حافظ الأسد. نعم لقد كان كل شيء مدروساً، فقد استخدم الاشتراكي كغطاء سياسي؛ لاستقطاب الأقليات، وتم استغلال حزب البعث العربي في الحكم، والحقيقة فإن الحكم كان للعسكر، وخاصة بعد إعلان حالة الطوارئ، وتنفيذ الأحكام العرفية، وكم الأفواه ...

ولا ننكر تواجد أكرم الحوراني وميشيل عفلق ضمن القيادة القومية و القطرية، حيث كانوا واجهة سياسية للحكم.

وهنا، تم اختيار البعثي أمين الحافظ - وكان وقتها وزيراً للداخلية - لكي يكون رئيساً للبلاد بدلاً من لؤي الأتاسي، وكان ذلك في تموز 1963. كان أمين الحافظ معروفاً بطبعه الأهوج، وضعف حنكته السياسية، وكان عبارة عن هيكلية هشة يستطيع الأسد وجديد تمرير كافة مخططاتهم من خلاله، وهنا أتكلم عن تحالفٍ بين الأسد وجديد لإسقاط محمد عمران الأكبر رتبة ، الذي يختلف معهم فكرياً.

وفعلاً تم إسقاطه وتعيينه سفيراً لسوريا في أسبانيا، واستلم المقبور حافظ الأسد قيادة القوى الجوية في عام 1963.

انقلاب على انقلاب، الشباطيون وطريق حافظ الأسد إلى الحكم.

سرعان ما دبَّ الخلافات بين أمين الحافظ وصلاح جديد وأفراد اللجنة العسكرية ... قام صالح جديد مع سليم حاطوم بمهاجمة القصر الجمهوري بتاريخ 22 شباط 1966، وتم اعتقال امين الحافظ، والعقيد محمد عمران الذي كان وقتها وزيراً للدفاع بعد أن استدعاه أمين الحافظ من أسبانيا. وكان هناك تنسيق كامل بين الأسد وصلاح جديد، فاستلم الأسد وزارة الدفاع، وتم تعين نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية.

هزيمة حرب حزيران ومكافأة حافظ الأسد بتسليمه الحكم في سوريا:

بعد فترة وجيزة في حزيران 1967 اندلعت الحرب بين سوريا ومصر من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وكانت النكسة والهزيمة واحتلال الجولان السوري، وكان وقتها حافظ الأسد وزيراً للدفاع،

وكانت لهذه الهزيمة الأثر الكبير بين الأسد وصلاح جديد، حيث حَمَّل صلاح جديد مسؤولية الهزيمة لحافظ الأسد... وكان صلاح جديد صاحب فكر مختلف عن الأسد، حيث كان يحمل أفكار وطنية إلى حد ما... وهنا دعا صلاح جديد القيادة القطرية و العسكرية إلى مؤتمر لمحاسبة الأسد على فشله وهزيمته في حرب حزيران، وتدخله الفاشل في الأردن، حيث كان يقود المعركة من الأردن.

وتم المؤتمر، وحضر الأسد، ولكنه كان محتاطاً بشكل كامل لهذه العملية، فانقلب واعتقل الجميع وساقهم إلى سجن المزة العسكري بمن فيهم صلاح جديد، إلى أن ماتوا في السجن بتاريخ 16 تشرين الثاني عام 1970، وهذا التاريخ الذي اعتبره الأسد حركة تصحيحية. وعين أحمد الخطيب رئيساً للجمهورية لمدة شهر واحد، لينتقل الحكم إليه بشكلٍ سلسٍ عام 1970، وأصبح الجيش والحكومة والسلطة بقبضته تماماً. واشترى ولاءات الضباط القادة من خلال الترفيعات و المال وتسليم المناصب.

الحقبة الأسدية وإعادة تشكيل الجيش على أساس الولاء للأسد:

في عام 1973 وضع الأسد دستوراً جديداً للبلاد، فَصَّلَهُ على مقاسه وبحسب رغبته، وأصبح القائد الأوحد للجيش، والأمين العام لحزب البعث، ورئيس الجمهورية، وبعدها أدخل فكرة الحزب القائد للمجتمع و الدولة.

وفي هذه الفترة، ظهر شقيقه رفعت الأسد على الساحة وشكل القوات الرديفة و الموازية: قوات سرايا الدفاع، التي كانت معظم ضباطها وصف ضباطها من الطائفة العلوية و الموالية الولاء الكامل آل الأسد، وكانت رواتبهم ولباسهم مميزة عن باقي قوات الجيش، وبطشوا بالبالد بدعم من رفعت الأسد، وارتكبوا المجازر بحق الشعب السوري، في حماة وحلب منذ بدايات عام 1974، وأصبحوا الفزاعة التي يُلَوِّحُ بها الأسد بوجه الشعب، إلى أن دَبَّ الخلاف بين الشقيقين على السلطة، عندها تخلص الأسد من أخيه ونفاه الى فرنسا وبحوزته مبالغ كبيرة من أموال الشعب السوري، مع حفنة من ضباطه المخلصين.

تشكيلات داخل الجيش ضمنت السيطرة عليه:

وهنا بدء الأسد بتوسيع دائرة الحماية له ولحكمه، حيث قام بتأسيس جيش كامل من الحرس الجمهوري و الفرقة الرابعة وأتم سيطرته المطلقة على الجيش و الأمن و الشرطة، ووضع فيها أشخاصاً ولاؤهم له شخصياً ولعائلته الضيقة، فقد كانت سرايا الدفاع، و القوات الخاصة، و الحرس الجمهوري، و الفرقة الرابع، ومعظم أجهزة الاستخبارات، والقوى الجوية و الدفاع تحت سيطرته المباشرة، بالإضافة للفرقة الثالثة... وجميعهم ولائهم مطلق لحافظ الأسد ومن بعده لوريث عرشه بشار الأسد...

وكانت كل مقدرات وأموال الشعب السوري تحت تصرفهم وتصرف لهم على عكس باقي القطع و الثكنات العسكرية المتبقية. وكانت هذه القوات أداة هذا النظام و الحارس الأمين له ولحكمه، حيث أدرك حافظ الأسد من البداية أن السيطرة على الجيش أمر مصيري لاستمرار حكمه وليس من أجل سوريا، ثم انتقل من دائرة الطائفة إلى دائرة الولاء، والمعيار الوحيد هو مدى الولاء لحافظ الأسد، وبذلك أَتَمَّ السيطرة على كل المفاصل العسكرية، والسياسية، والأمنية بعد الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد من عام 1974 حتى عام 1982 وظهور تيار الأخوان المسلمين، واستفاد الأسد من هذه الأحداث من كل خصومه بحجة الأمن الوطني...

الجيش بعد عام 1980م:

نَكَّلَ الأسد بجميع أعدائه قتلاً وتشريداً، ولم يكتفِ بالإعدامات والسجون لمعارضيه، بل كانت تصل العقوبة إلى أولاد المعارضين وأحفادهم.

وقام بتسريح عدد كبير من ضباط السنة بتهم مختلفة، وقام بتهجير أصحاب الفكر و السياسة، وكل من له حاضنة شعبية، مع العلم أنه كان يفتعل الانقلابات ويتهم بها ضباط السنة للتخلص منهم ، وخاصة أصحاب الرتب الكبيرة.

ولا ننسى تسميته للجيش بالجيش العقائدي، الذي ولاؤه لآل الأسد وليس للحزب و الدولة والوطن، وأيضا لا ننسى الانتقال من الحالة الطائفية إلى الحالة الأسدية حصراً، ومن ثم إلى سلالة حافظ الأسد شخصياً، أولاً باسل الأسد ومن ثم بشار. ولا يشفع لمن يخرج عن طاعته وولاءه طائفة او مذهب، فـ اللواء علي حيدر مثلاً كان القلعة التي حمت النظام وارتكبت المجازر، ومع ذلك تخلى عنه لمجرد كلمة نطق بها، فزج به في السجن.

مرحلة ما بعد الثمانينات... شهادة على العصر:

من خلال خدمتي في الكلية الحربية و الكلية الجوية لثلاثة عقود متتاليه، كنت أشعر أن هنالك خطة مدروسة تماماً لاستيعاب شباب الطائفة العلوية في صفوف الجيش و الشرطة و الأمن، سواء على مستوى الضباط و العناصر، وخاصة حين لم يكن لهم أبواب مفتوحة مع التجارة أو الصناعة او الزراعة، فكان الباب الوحيد لهم وظائف الدولة، وأهمها مؤسسة الجيش وكلياتها البحرية و الجوية و الحربية، حيث لا يكاد يخلو بيت من ضابط، على عكس ما فعلته باقي المحافظات السورية وخاصة أبناء المدن، فقد كان أبناء المدن يبتعدون عن الجيش ومؤسساته؛ بسبب الإقصاء الممنهج من آل الأسد، فذهبوا باتجاه التجارة و الصناعة ، اما أبناء الريف السوري، عندما يرغبون في الدخول بأحد الكليات تأتي بعدم الموافقة من قبل الأجهزة الأمنية،أو التقارير الاستخباراتية المرفوعة بحق المتقدمين، حتى بتوزيع النسب للمحافظات في الكليات كانت محافظة طرطوس و اللاذقية لهم الحصة الكبرى من الطلبة، وباقي المحافظات بأرقام خجولة.

هذه حقيقة كنا نشعر بها ونعلم إلى أين ستصل، ولكن هذا هو الواقع، ولم نكن نستطيع تغييره لولا قيام ثورتنا المباركة عام 2011، ثورة الحق، ثورة الحرية و الكرامة...

الخلاصة:

استخدم الأسد واجهة حزب البعث وسيلة للقفز على الحكم، ثم انتقل إلى المرحلة التالية التي اتسمت بالطائفية التي اعتمد عليها في تأسيس نواته الصلبة للحكم، وظل حزب البعث في الواجهة إلى أن انتقل إلى المرحلة الأخيرة وهي الأسدية، وهي حكم الفرد الواحد والذي يعتمد على الولاء المطلق له فقط دون النظر لأي اعتبار آخر، مع بقاء الطائفة مميزة، وتوجت هذه المرحلة بالتوريث الذي كَرَّسَ حالة الولاء للأسد فقط ...

القسم الثاني: الظروف السياسية المرافقة لمرحلة انقلاب البعث حتى التوريث.

إعداد : السياسي والكاتب «عقاب يحيى».

- كيف حَوَّلَ البعثُ والأسدان المؤسسة العسكرية إلى ملكية نظام، بدل من مؤسسة دولة.

- نظرة سياسية، ونظرة عسكرية لانقلاب الـ 63م، واستلام البعث، وتشكيل مجلس قيادة الثورة.

- انقلاب الـــ 1970م، واستلام الأسدية.

- تحويل الجيش السوري إلى جيش أسدي، وتفكيك العلائق التي نسجها حافظ الأسد داخل الجيش.

أولاً : تمهيد

لتناول ما حدث في انقلاب 1963م، وما تلاه لا بدّ من التوقف عند الظاهرة العسكرية ودور المؤسسة في الحياة السياسية السورية، وقد أفردتم ورشة خاصة تتناول ذلك، لكن من المفيد المرور عليها لما لها من علاقة بالمرحلة التالية وذلك من خلال:

1 ـ لعبت الجيوش في معظم دول العالم دوراً سياسياً استثنائياً، يتجاوز مهماتها وصلاحياتها في الحفاظ على أمن وحدود واستقلال البلاد.

في «العالم الثالث» الذي عانى كثيراً من تداخل وهشاشة البُنَى الطبقية والاجتماعية، وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، برزت المؤسسة العسكرية الأكثر تنظيماً وتراتبية ومأسسة، ولأنها تملك القوة كان طبيعياً أن تقوم بدور مخالف لأسس إنشائها، ومهامها.

2 ـ سورية بعد انكشاف فحوى اتفاقية «سايكس ـ بيكو» التي قطّعت أوصال بلاد الشام إلى أربعة كيانات، والأخطر منها فرض كيان اغتصابي في القلب منها، وتكريس التجزئة في كيانات شبه مستقلة معظمها يتبع للدول الاستعمارية، وهي الحامل لمعظم أماني الأمة في الوحدة والتحرر، وتحرير فلسطين، والمحفّز الأقوى لمناهضة التركة الاستعمارية ومفاعيلها..

كان الطبيعي أن تتقدّم صفوف الحراك الوطني، التحرري، القومي، خاصة وأن التجربة الديمقراطية المتميزة - على هشاشة بُنَاهَا - سمحت للقوى السياسية بالبروز ولعب دورٍ مهمٍ انعكس على المؤسسة العسكرية التي كانت تمور بوجود اتجاهات متعددة، خاصة من الوحدويين، واليساريين وغيرهم، والذين شكّلوا ثقلاً مهما داخل المؤسسة وفي الحياة السياسية السورية.

3 ـ هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، أو ما يعرف ب «نكبة فلسطين» كان لها تداعياتها الكبيرة المباشرة، ومنها:

آ ـ تحميل الحكومات العربية، ومنها الحكومة السورية، المسؤولية المباشرة عن الهزيمة، وما نجم عن ذلك من تفاعلات اختلاطيه كانت الانقلابات العسكرية بعض ترجماتها .

ب ـ استدعت الهزيمة وجوب زيادة عدد أفراد الجيش : ضباطاً وصف ضباط وجنود، فالتحق عدد كبير من الطبقة الوسطى، وحتى الفقيرة به ، بما أدّى إلى تغيير بنيته الداخلية، وضعف تحكّم ما يعرف ب» الضباط الشوام»، أو أبناء الطبقات الغنية، وبروز اتجاهات وطنية وقومية قوية.

ج ـ صحيح أن أول انقلاب عرفته المنطقة العربية كان انقلاب بكر صدقي في العراق، لكن سورية هي التي اشتهرت في سلسلة الانقلابات المتلاحقة خلال عام والتي اختلطت فيها التوجهات، أو الخلفيات الوطنية بتلك التي لها علاقة بالمشاريع الخارجية، حيث أن نهاية الاستعمار القديم بعد الحرب العالمية الثانية أبرز أمريكا كقوة عظمى ترفض الاحتلال المباشر وتستبدله بسياسة الأحلاف العسكرية والمحاور، وإقامة القواعد وغيرها.

ومن المعروف أن تلك الانقلابات لم تعمّر طويلاً، وسرعان ما كانت الحياة الطبيعية ـ الديمقراطية تعود إلى سابقها، سوى محاولات العقيد الشيشكلي الذي أراد (في انقلابه الثاني) إقامة نظام سياسي تابع له، وإنشاء حزب (حركة التحرير العربية)؛ ليكون استناده وواجهة حكمه.

4 ـ من المعروف أن المفاوضات مع عبد الناصر، خاصة بعد العدوان الثلاثي، كانت تتمحور حول إقامة وحدة اتحادية، أو على مراحل، وكان يوافقه على ذلك معظم القوى السياسية من بعثيين وقوميين وشيوعيين وحزب الشعب الحاكم، والكتلة، أو الحزب الوطني، والمكرّس في قرارات البرلمان السوري الذي كان يترأسه الأستاذ أكرم الحوراني، وكان يقود تلك المفاوضات الأستاذ صلاح البيطار، وزير الخارجية، والقيادي في حزب البعث ..

عبد الناصر كان يطرح جملة من الشروط تتناسب ونهجه، ومع الحالة المصرية، والخاصة بإلغاء جميع الأحزاب السياسية وحصرها بتنظيم واحد أقامه بقرار من النظام (الاتحاد القومي)، وكان ضد وجود أي حياة سياسية في الجيش، أو علاقات مع أحزاب قائمة (خلاف الحالة السورية).

كان «المجلس العسكري» المنتخب من الضباط -والمكوّن من 22 ضابطاً- شديد الحماس لإقامة الوحدة الاندماجية، ويعلن استعداده للاستجابة لكافة شروط عبد الناصر المانعة لها دون إعلام وزير الدفاع ، أو رئيس الحكومة، أو رئيس الجمهورية انطلق هؤلاء الضباط نحو مصر في طائرة من مطار المزة للقاء عبد الناصر، كانوا ممتلئين حماساً واندفاعاً وأعلنوا له استعدادهم المطلق لتنفيذ كافة الشروط التي طرحها حتى لو أدّى الأمر إلى تسريحهم.

يقال أن عبد الناصر تأثر بذلك الجو العاطفي فوافق على إقامة الوحدة، واضطرت قيادة البعث إلى الموافقة، خاصة حول قرار حلّ الحزب في سورية، كما وافقت جميع الأحزاب والقوى السياسية، وفي مقدمهم رئيس الجمهورية شكري القوتلي على ذلك، والحزب الشيوعي هو الوحيد الذي عارض، ثم تعرّض لحملة اعتقالات شاملة.

ثانياً : اللجنة العسكرية.

- مقدمات :

حين وافقت قيادة البعث على حل الحزب كشرط لقيام الوحدة الاندماجية حدثت داخل البعث رجّة قوية ضد القيادة، واعتبر كثيرون من البعثيين أن القرار خاطئ وقاصر ويتنافى مع شعارات البعث الذي يطرح النضال لتحقيق شعاراته في الوحدة والحرية والاشتراكية، وعمّت حالة من الفوضى واليأس والتشققات كانت لها آثارها في المراحل اللاحقة.

ـ عبد الناصر اعتبر البعث الشريك الرئيس له في الحكم، فعيّن الأستاذ أكرم الحوراني بمنصب نائب الريس، إلى جانب مشاركة عدد من القياديين البعثيين كوزراء، ووجد هؤلاء أنفسهم بعد وقت قصير أنه لا دور لهم، وأنهم مجرد واجهات، فكانت بدايات الخلاف التي أدّت إلى استقالتهم، بينما اختار البعض منهم الالتحاق «بالاتحاد القومي» ثم لاحقا ب «الاتحاد الاشتراكي» واستمر معظمهم ضمن خط الناصرية.

- على صعيد الضباط البعثيين:

ضمن شعار عمليات الدمج بين الضباط في الإقليمين(الشمالي والجنوبي) كانت الخطة أن يتم نقل العديد منهم إلى مصر، مقابل قدوم ضباط مصريين إلى الجيش السوري، وفي مرحلة سابقة طلب الملحق العسكري المصري من العقيد مصطفى حمدون(باعتباره أعلى رتبة بين البعثيين) موافاته بقائمة تضمّ أسماء الضباط البعثيين «لوضعهم في المراكز الحساسة للجيش»، وقد أصبح العميد معاوناً لقائد الجيش الأول بعد الوحدة، لكن ما حدث أن معظم هؤلاء الضباط البعثيين نقلوا ـ على دفعتين ـ إلى الجيش الثاني في مصر، ووجدوا أنفسهم دون أية مهمات حقيقية، وكأنها عملية إبعاد، في حين أن الضباط المصريين الذين نقلوا إلى سورية مارسوا مهامهم القيادية في القطعات العسكرية، وكان هذا الوضع وتفاعلاته أحد اسباب امتعاض الضباط السوريين من تهميشهم، وتحكّم الضباط المصريين بشؤون الجيش الأول.

ـ ضمن هذه الأوضاع فكّر العديد من الضباط البعثيين بإيجاد شكل ما للعلاقة بينهم تحافظ

على وجودهم، وتتيح لهم مناقشة ما درجوا عليه في الوضع السياسي والعسكري للوحدة، والسياسة، فولدت فكرة إنشاء «اللجنة العسكرية»

- **اللجنة العسكرية الأولى والثانية:**

شكّلت اللجنة الأولى (1959) من العقيد بشير صادق رئيساً(وهو أعلى رتبة فيهم)، وعضوية كل من مزيد هنيدي ـ ممدوح شاغوري ـ عبد الغني عياش ـ محمد عمران، وبعد زمن قصير نقل جلّ هؤلاء للعمل في السلك الدبلوماسي باستثناء المقدم محمد عمران الذي بدر للاتصال بعدد من الضباط لتشكيل اللجنة الثانية التي ضمّت إلى جانب المقدم محمد عمران كرئيس (باعتباره أعلى رتبة) ثمانية كلاً من صلاح جديد ـ عبد الكريم الجندي ـ حافظ الأسد ـ منير الجيرودي ـ أحمد المير ـ عثمان كنعان.

ومن المعروف أنه بعد قيام الانفصال، وفي آخر يوم من عام 1961 قام النحلاوي بتسريح أكثر من 70 ضابطاً جلّهم من البعثيين، وشمل ذلك جميع أعضاء اللجنة العسكرية الثانية باستثناء منير الجيرودي وعثمان كنعان، وسرح أيضاً أمين الحافظ... ولعل هذا الأمر أدى إلى تركيز معظم المهتمين بالشأن السوري، وباللجنة العسكرية على وجه الخصوص ركّزوا كثيراً على بنيتها المذهبية الخاصة بالخمسة الذين برزوا (محمد عمران ـ صلاح جديد ـ حافظ الأسد .. علويين) ويُحسب كلّ من عبد الكريم الجندي وأحمد المير على الطائفة الإسماعيلية (عائلة بيت الجندي في معظمها من الطائفة السنية، وأحمد المير ومعظم سكان مصياف «الإسماعيليين» يحسبون على المذهب الجعفري).

ثالثاً: البعث واللجنة العسكرية وانقلاب 8 آذار.

البعث وأوضاعه:

نتيجة قرار قيادة البعث في حلّ الحزب، عرف حالة من التشتت والخلاف وتعدد المواقف والاتجاهات فيه، وقد ازدادت بعد الخلاف مع عبد الناصر، وقيامه باعتقالات واسعة له ترافقت مع حملات إعلامية ضده من قبل أجهزة إعلام الوحدة، والتي يمكن تحديدها بأربعة:

1 ـ اتجاه آثر البقاء مع عبد الناصر، وشمل رموزاً مهمة كان بعضهم أعضاء في القيادة القطرية السورية كالدكتور جمال أتاسي، وفائز اسماعيل وقد أسس هؤلاء حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي خرج منه البعض وأسس حزب الوحدويين الاشتراكيين أو الاتحاد الاشتراكي بقيادة محمد الجراح.

وفي هذا المجال فصلت قيادة البعث بعض الرموز من صفوف البعث، كالركابي في العراق،

والريماوي في الأردن لتبنيهم خط عبد الناصر.

2 ـ اتجاه يائس قرر ترك الحزب.

3 ـ «تنظيم القطريين» وضمّ نخبة واسعة من إطارات البعث المعروفة في سورية، ولأنهم كانوا حالة سورية لا ترتبط بقيادة قومية أطلق عليهم ذلك الاسم، وكانوا ينتقدون القيادة التاريخية(الأساتذة الثلاث) انتقادات كبيرة ويحملونها مسؤولية الأخطاء التي أوصلت الحزب إلى تلك الحالة.

4 ـ أدّت هذه التطورات إلى بروز الخلافات بين الأساتذة الثلاث (عفلق ـ البيطار ـ الحوراني) إلى السطح والتي تبلورت أكثر بعد وقوع الانفصال الذي أيده الحوراني، وعارضه عفلق، ووافق البيطار على توقيع البيان المؤيد ثم انسحب منه في اليوم الثاني وعاد إلى صفوف البعث، وعاد الحوراني إلى تشكيله القديم (قبل الاندماج مع البعث العربي) وأطلق عليه حركة الاشتراكيين العرب.

5 ـ نتيجة ذلك بات «التنظيم القومي» أو الاتجاه المؤيد للقيادة القومية ضعيفاً جداً ومشتتاً، وجرى عقد المؤتمر القومي الخامس في حمص الذي قر إعادة التنظيم، وقد شكّل رافعته القوية تنظيم البعث في العراق الذي كلف بالإشراف على تنظيم القطر السوري.

6 ـ كانت اللجنة العسكرية أقرب في توجهاتها وانتقاداتها «للقطريين»، ويقال أنهم، وعموم العسكريين البعثيين ضد توتير العلاقات مع عبد الناصر واستقالة الوزراء، لكنهم بعد مؤتمر حمص، وبزخم التنظيم العراقي انضمّوا إلى القيادة القومية كجزء من تنظيم البعث.

حركة انقلاب 8 آذار 1963:

رغم وجود عديد الانتقادات على تجربة الوحدة ، خاصة على صعيد الممارسة، والفردية، وتوغل الأجهزة الأمنية (الشعبة الثانية) وتدخلها في حياة المواطنين، وغياب الحريات العامة ، ونمو الحديث على نوع من السيطرة المصرية على شؤون الحياة السورية، والاقتصاد، والجيش... إلا أنه مع وقوع الانفصال وتكريسه كنظام ضد الوحدة ذلك الحلم الكبير، وقف معظم الشعب السوري ضد الانفصال، وعبّر عن ذلك بمزيد تظاهرات الاحتجاج والرفض، وببعض المحاولات الانقلابية التي كانت حلب مركزها الرئيس.

هذا الرفض للانفصال الذي قضى على أول تجربة وحدوية، أكيد أنه كثّف الجهود لإنهائه في حركة عسكرية انقلابية مستفيدة من ضعفه، وخلخلاته الداخلية، فتشكّل تحالف بين قوى ثلاث : المستقلون ـ البعثيون ـ الناصريون، فكانت حركة 8 آذار التي أنهت الانفصال.

أهم سمات وإشكالات ذلك التحالف :

آ ـ لم يكن تحالفاً استراتيجياً يتجاوز إسقاط حكم الانفصال إلى المرحلة التالية، فكانت الخلافات الحادة ، خاصة بين البعثيين والناصريين، بارزة فيه منذ الأيام الأولى لنجاح الانقلاب.

ب ـ الناصريون يريدون إعادة الوحدة فوراً دون انتظار أو محادثات ، أو شروط . والبعثيون يطالبون بوحدة اتحادية ، أو على مراحل مستندين إلى نواقص الوحدة السابقة وأخطاء الحكم ، ويحمّلون – ضمناً – عبد الناصر بالمسؤولية الأولى فيما حدث . الناصريون وعلى رأسهم عبد الناصر يُحَمِّل البعثيين المسؤولية الأولى في الانفصال ، أما المستقلون والذين كانوا في مواقع المسؤولية الأولى كاللوائيين لؤي الأتاسي وزياد الحريري وقعوا في حيص بيص بين الاتجاهين محاولين التوفيق بينهما.

ج ـ عامل جديد وهام دخل على الخط لصالح البعثيين يتمثل بوجود البعث حاكماً في العراق، ومشاركاً فعالاً في حوارات الوحدة ، وكان هذا يزيد مخاوف عبد الناصر، يجعله أكثر حساسية وتحفظاً في التوصل لاتفاقات وسط بين الأطروحات المختلفة .

د ـ قامت قيادة الانقلاب – على صعيد المؤسسة العسكرية – بتسريح أعداد كبيرة من الضباط المحسوبين على الانفصال، خاصة ما يعرف ب» كتلة الشوام» وجميع هؤلاء – تقريباً – من السنة، وبداية تعويضهم بدعوة الضباط الاحتياط ممن خدموا مجندين وتثبيتهم ضباطاً عاملين مما اعتبر رجحاناً لأبناء الريف عموماً، والعلويين خصوصاً، وتحميل البعثيين من خلال وجودهم في لجنة شؤون الضباط في تلك العملية التي اعتبرها الناصريون موجهة ضدهم ، ولإضعافهم .

ه ـ في 17 نيسان(عيد الجلاء) أعلن عبد السلام عارف – رئيس جمهورية العراق – القادم من المحادثات الثلاثية عن توقيع « ميثاق الاتحاد الثلاثي» وسط حشد شعبي كبير يمثل البعثيين والناصريين وغيرهم، وتبين أن ذلك الإعلان نوع من ذر الرماد في عيون المتحمسين للوحدة، وأن الخلافات حالت دون الاتفاق، وظهر ذلك بعد أيام قليلة، ثم انفجر علانية في المحاولة الانقلابية التي قام بها الناصريون صبيحة 18تموز ، والتي فشلت وأعدم عدد من قادتها .

وكانت منعطفاً هاماً نتج عنه :

آ ـ فكّ الشراكة الهشّة بين البعثيين والناصريين ، وتحولها إلى عداء شرس فُتِحَت فيها النيران بكل الاتجاهات. وكانت أحد أسباب سقوط حكم البعث في العراق بعد بضعة أشهر عبر انقلاب داخلي استفاد منه الرئيس عارف القريب من خط عبد الناصر .

ب ـ تسريح أعداد كبيرة من الضباط الناصريين والمحسوبين عليه ، وتعويضهم بدفعات جديدة

من الضباط الاحتياط وتثبيتهم ، وما أحدثه ذلك من خلل في بنية الجيش وتوازناته .

ج ـ الأهم من ذلك استفراد البعث بالحكم مضطراً، أو بحكم ضرورات الحفاظ على الحكم ، وقوة دور المؤسسة العسكرية ، وهو ما سنتطرق إليه في الفقرة اللاحقة .

رابعاً : استفراد البعث بالسلطة.

عاملان متراكبان أنتجا استفراد البعث بالسلطة.

1 ـ وجود البعث وحيداً بعد انفكاك شراكاته مع الناصريين ، والمستقلين ، مترافقاً مع مخاطر عرفت نوعاً من التضخيم ، داخلية وخارجية .

داخلياً: فتح البعث معارك مستمرة مع من اعتبرهم أعداء أيديولوجيين ، وتاريخيين له ، لخصّهم بـــــ « الرجعية «التي تشمل الحركات الإسلامية بمعظم مسمياتها ، والتجار والبرجوازية المتحالفة مع الإقطاع ، وامتدادها مع دول إقليمية تناصب العداء للنظم التقدمية والوطنية، إلى جانب علاقاته غير الإيجابية ، أو غير الواضحة مع القوى القومية واليسارية ، وقد ازداد الخوف بعد سقوط السلطة البعثية في العراق وبقائه وحيداً .

خارجياً: بوجود صراع رئيس بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي قَسَمَا العالم – رغماً عن إرادة ورغبة الكثيرين – إلى مع وضد ، وكان طبيعياً أن تتأثر معظم ما يعرف بنظم وقوى حركات التحرر الوطني والقومي بالنظام السوفييتي وأهم ارتكازاته :

- النظام الشمولي الأحادي.
- قيادة السلطة والمجتمع من قبل الحزب.
- استبدال الحريات العامة والفردية بما يعرف بالديمقراطية الشعبية، والمركزية الديمقراطية في الحياة الداخلية للحزب والمنظمات الشعبية التابعة له.
- الجيش العقائدي الذي يعتبر أحد منظمات وأذرع الحزب .

عملياً وبواقع ضعف الحزب ، وعدم انتشاره الواسع بين الشعب ، خاصة في المدن الكبيرة ، تأتي الأقلوية نهجاً لفرض البقاء في الحكم ، وليس المقصود بالأقلوية المذهبية منها وحسب ، بل تشمل مختلف الفئات التي تصل الحكم عن غير طريق الانتخابات ، وعبر القوة القسرية التي غالباً ما تكون هي المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن .

الأقلوية تتوسل شعارات بديلة كالشرعية الثورية، وتمثيل الجماهير ولو بالنيابة عنها، والعمل

على توضيب وتكييف المجتمع وفق نمطية مُقَرَّةٍ منها ، وشبيهة بعَسكرة المجتمع، وإخضاعه لمنظومة مفروضة .

إذاً كان الطبيعي أن يلجأ حكم البعث ، ويستند إلى المؤسسة العسكرية التي قامت بتثبيت وجوده، وفرض بقائه بالقوة الجبرية ، فتضخّم واقعياً دور تلك المؤسسة وإن بدا من خلف الشعارات الكبيرة التي رفعت البعث، وحتى انقلاب الأسد الفاضح ببنيته ، وعسكريته ، عمل على طرح شعارات كبيرة لبناء ما يعرف ب» الجيش العقائدي»، على غرار التجربة السوفييتية، وأن يكون هذا الجيش جزءاً تابعاً للحزب وليس بديلاً له، أو صاحب القرار فيه، لكن الظروف الخاصة والعامة، وقصر الزمن، والإشكالات الداخلية التي انفجرت بين ما يعرف باليمين واليسار، وحسم الخلاف عبر تدخل المؤسسة العسكرية (23 شباط 1966) التي تواجد فيها عدد مهم من اللجنة العسكرية (الجميع عدا اللواء محمد عمران الذي أبعد إلى خارج القطر، ثم أصبح ضمن توليفة القيادة القومية التي حلّت القيادة القطرية وأعادته وزيراً للدفاع فيما يعرف بـ القفزة النوعية أواخر عام 1965).

- **المؤتمر القومي التاسع.**

عُقِدَ بعد أشهر من حركة 23 شباط ، والملفت فيه أنه أدان استخدام المؤسسة العسكرية في حسم صراع حزبي داخلي مؤكداً أن ذلك لن يتكرر ، وقد فتح بذلك باباً لتدخلٍ سافرٍ من قِبَلِ الأسد في انقلابه على أعلى مؤسسة في البعث .

ـ **الجيش العقائدي والتبعيث:** كما ذكرت كانت النيّة معقودة على بناء جيش عقائدي - أي بعثي - لا مكان فيه للضباط غير البعثيين، بقيادة «الحزب الثوري»، وبناء على ذلك ترك اللواء صلاح جديد موقعه كضابط ورئيس أركان، وتفرغ للعمل في القيادة كأمين عام مساعد يصبّ جهده تحقيقاً لشعار بناء الحزب الثوري ليكون المؤهل لقيادة السلطة بكل أفرعها ، خاصة للمؤسسة العسكرية (ترأس اللجنة العسكرية بعد اللواء محمد عمران ، والضابط الأكثر فعالية وقوة بين الضباط البعثيين تلك الفترة، وهناك من يرجع نجاح الأسد في انقلابه إلى غياب اللواء صلاح عن الجيش).

خامساً : هزيمة حزيران والمنعطف.

شعارات الحرب الشعبية، والكفاح المسلح ، ودعم العمل الفدائي الذي انطلق - عملياً - من سورية ولقي دعماً كبيراً من القيادة السورية نظرت إليه بعض قيادات الجيش وكأنه عمل مواز أو بديل عن الجيش النظامي، لكن زحمة الشعارات الحماسية والنارية عن تحرير فلسطين، ومواجهة إسرائيل، بواقع تطور الأحداث على الجبهة السورية عبر قيام إسرائيل بعدد من غارات الطيران على الجبهة ، وحدوث اشتباكات متواصلة في عدد من مناطق الجبهة ، وترافق ذلك

مع تصريحات أمريكية وإسرائيلية بإسقاط النظام في دمشق (أصحاب الرؤوس الحارة) جميعها عوامل مسكّنة لذلك التباين في الاتجاهات من موقع ودور المؤسسة العسكرية ، حتى كان الخامس من حزيران: الهزيمة المنعطف.

طبيعي في كل الحروب أن تتحمل القيادة العسكرية مسؤولية النتائج مباشرة ، دون إعفاء القيادة السياسية من تلك المسؤولية . والطبيعي أكثر أن يصار إلى تغيير القيادة العسكرية واستبدالها بأخرى ، لكن النظام الذي أصيب بلطمة كبيرة على الرأس - بدت غير متوقعة - كان مبلبلاً في مواقفه . متردداً بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة الهزيمة والنتائج؛ لهذا تأخر طرح اقتراح تغيير القيادة العسكرية على الاجتماع المشترك (المقصود به اجتماع القيادتين القومية والقطرية للحزب الحاكم والذي يعتبر السلطة العليا في غياب المؤتمر القومي)، كما أن التحضيرات المسبقة -التي غالباً ما يجري ترتيبها قبل الاجتماع - لم تتم، وتغلّبت المشاعر العاطفية، وعقلية الرفقة، والمسؤولية الجماعية، فسقط الاقتراح على صوت واحد.

يقال: إن حافظ الأسد - ومنذ ذلك التاريخ - بدأ ينحو باتجاه إنشاء تكتل عسكري تابع له لحماية نفسه ومن معه من المساءلة ، وكان مقتنعاً أنه سيقدّم كبش فداء.

المؤتمر القومي التاسع «الاستثنائي» :

بعد أشهر من الهزيمة عقد المؤتمر القومي التاسع «الاستثنائي»؛ لمناقشة مسارها ونتائجها، وخرج المؤتمر بعدد من القرارات، واهمها:

1 ـ رفض التسوية السياسية مع إسرائيل المتمثلة بالقرار الأممي 242 .

2 ـ اعتماد الكفاح المسلح والحرب الشعبية طويلة الأمد في مواجهة إسرائيل، واستعادة الأرض التي احتلت، وتحرير فلسطين.

3 ـ تقوية الجيش وإعادة النظر بعملية التجنيد ، والتسلح.

4 ـ المضي في الخطة الخماسية الثانية كمشروع سدّ الفرات وبقية المشاريع الاستراتيجية المقرّة ووضعها في خدمة المعركة.

5 ـ دعم العمل الفدائي بكل الإمكانات.

هناك قرارات أخرى كثيرة ، خاصة التوجه الذي طالما أثار التعليقات وردود الفعل ، حين أكد المؤتمر على عدم تحقيق إسرائيل لأهدافها الرئيسة ، المتمثلة في إسقاط النظامين الوطنيين في سورية ومصر، واعتبر العديد وكأنّ ذلك التوجه يُهمّش ، أو يقلل من أهمية احتلال إسرائيل

لكامل فلسطين التاريخية ، إضافة إلى سيناء والجولان ، والذي اعتبر على الدوام جزءاً صميماً من المشروع الصهيوني كالاحتلال والتوسع.

ما يهمنا أكثر وما له علاقه بهذا البحث ، أن تباينات أخذت تتوضح بين حافظ الأسد ومعظم أعضاء القيادة، والتي تناولت عدة أفكار، أو توجهات أولية سرعان ما أفصحت عن نفسها في الفترة اللاحقة، والتي يمكن اختصارها بـ :

1 ـ إيقاف كافة مشاريع التنمية وتحويل موازناتها لصالح الجيش وتقويته .

2 ـ إشارات مبهمة عن ضرورة تنويع مصادر السلاح ، بدعوى أن السوفييت لا يمدوننا سوى بالأسلحة الدفاعية، العاجزة عن مواجهة أسلحة إسرائيل الهجومية في مختلف المجالات العسكرية .

3 ـ كلام غير واضح عن تعزيز التضامن العربي، وتحسين العلاقات مع الدول العربية، بما فيها التي كانت تصنّف على أنها رجعية، ومتآمرة على النظام، وعلى القضايا القومية .

4 ـ لا شكّ أن التركيز الكبير على العمل الفدائي الذي عرف تطوراً نوعيا تلك الفترة، وانتشر في عموم البلاد العربية عبر انخراط آلاف المتطوعين العرب وغيرهم، ثم قرار القيادة السورية بإخضاع جميع الحزبيين لدورات عمل فدائي وممارسته في الأرض المحتلة، ظهر وكأنه البديل لحرب الجيوش النظامية مما أثار مخاوف عديد الضباط من أن يكون البديل للمؤسسة العسكرية، أو أن يلحقها به، ويهمشها .

سادساً : بروز تكتل الأسد وانقلابه.

عملياً تداخلت مجموعة عوامل ؛ لاتساع الفجوة بين حافظ الأسد وبين القيادة السياسية، وتطوّرت تلك العلاقة السلبية إلى ما يعرف بـــــــ «مرحلة الازدواجية»، أي وجود مركزين متناقضين في رأس السلطة ، ويمكن إجمال أهم التطورات ، ومضامينها بالتالي :

1ـ شكّلت القيادة لجنة لمحاسبة ومساءلة المتهمين بالتخاذل والهروب أثناء المعركة، ورفض الأسد – كوزير للدفاع – تطبيق القرار . على العكس عمل على حماية هؤلاء ، ومنع محاسبتهم وضمّهم إلى تكتله الذي كان عسكرياً صرفاً .

2 ـ في المؤتمر القطري الرابع – أيلول –1968 دخل الأسد المؤتمر بتكتل عسكري ، يطرح مجموعة من النقاط المخالفة لقرارات وتوجهات البعث .

3 ـ في نهاية 1968 ومطلع 1969 قام الأسد بانقلاب شبه شامل ، استولى فيه على الإذاعة

والتلفزيون ومباني الأركان وغيرها، وعدد من فروع الحزب، وتمّ تسوية الأمر بالدعوة إلى المؤتمر القطري الرابع الاستثنائي (مطلع عام 1969) طرح فيه الأسد ما يشبه البرنامج المخالف للسائد في قرارات مؤتمرات الحزب ، وقد اضطرت القيادة لأسباب - تعددت الآراء في خلفياتها - إلى الموافقة عليها ، فيما اعتبره كثيرون محاولة لامتصاص الظاهرة ، أو مواجهتها .

4 ـ استمر الخلاف على أشدّه ، وقام الأسد بإجراء تنقلات في مواقع الضباط المشكوك بولائهم له إلى مراكز إدارية وهامشية ، خلافاً لقرارات القيادة بأنها صاحبة الصلاحية في تنقلات كبار الضباط .

5 ـ اعتباراً من ذلك خرج الأسد من النطاق الضيّق - العسكري - أو الداخلي إلى العمل على الاتصال بالقاعدة الحزبية لضمان جلب المؤيدين، ومحاولات اختراق أجهزة مخابراته للجهاز الحزبي، والقيام بتقديم نفسه عربياً ودولياً كمختلف عن القيادة وخطها، ولا شكّ أن قرار القيادة السياسية بإدخال الجيش السوري إلى الأردن لحماية الثورة الفلسطينية فيما يعرف بـ (مجازر أيلول الأسود 1970) وما رافقها من تصريحات أمريكية نارية بضرورة معاقبة وإسقاط النظام في سورية، ثم الوفاة الفجائية لعبد الناصر الذي كان يعمل على منع الانفجار في القيادة السورية ... عوامل ساعدت الأسد في القيام بانقلابه.

سابعاً : انقلاب الأسد.

بغض النظر عن الأسباب التي دعت لعقد المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي (تشرين الثاني 1970) دون تحضير مسبق، تؤمن تنفيذ القرارات التي اتخذت فيه ، والقاضية بفصل وزير الدفاع، ورئيس الأركان ... بعد أن فاض الكأس ، ولم يعد التعايش ممكناً، فالأسد كان جاهزاً للانقضاض على قرارات المؤتمر ، وبالتالي على شرعية الحزب وصلاحياته كأعلى سلطة في البلاد ويمكن اختصار أهم الخلفيات والسمات التي اتصف بها ذلك الانقلاب:

1 ـ عملياً داس الانقلاب جهاراً على أعلى سلطة حزبية مستهتراً بها وبقراراتها ، واعتقل القيادة الشرعية المنتخبة .

2 ـ الانقلاب عسكري بحت ، يكشف طبيعة توجهات الأسد وخلفياته ، وعدم إيمانه أو قناعته بالحزب سوى في عملية التوظيف ، ورفعه كراية أو واجهة واستخدامه كممسحة .

3 ـ نسبة البعثيين الذين وقفوا مع الانقلاب -ولعدة أشهر - لم تتجاوز الـــــــ 2%، وقد طرح الأسد شعاراً يعبّر عن توجهاته، وإن كان الجانب التكتيكي بارزاً فيه : الشعب هو الحزب، والحزب هو الشعب، بما يعني تحويل الحزب من حالة تنظيمية تطبق النظام الداخلي في قبول الأعضاء وتدرّجهم

وصولاً إلى عضو عامل، بما يمكن اعتباره النخبة، أو الطليعة إلى حالة شعبوية تغرقه بشتى أنواع البشر بما فيهم الانتهازيين، والباحثين عن الثروة والمكاسب، خلافاً لفكرة التبعيث الأيديولوجي.

4 ـ بالوقت نفسه كان هذا التوجّه محرّما في الجيش الذي اشتدّ فيه ليس الانتماء للبعث وحسب بل للنظام وقائده ، الذي رفع نفسه إلى القائد الأوحد الذي لا يأتيه الخطأ والباطل ، وهو فوق الخلافات ، والصراعات الحقيقية ، أو تلك المفتعلة بين أجنحة النظام.

هنا نمسك الحقيقة الرئيسة التي تتمثل في بناء نظام عسكري أمني من طراز خاص ، يرتبط برأس النظام الذي تجتمع عنده كافة الخيوط ، وهو الذي يحركها ويسيطر عليها.

وهنا – أيضاً – نقف على البنية الداخلية للحكم وفق حلقات مقرّبة ومترابطة تبدأ من العائلة، والعشيرة، إلى أبناء القرية والمنطقة ، إلى الطائفة وفق نوع من التراتبية المنظمة ، إضافة إلى عدد من المؤيدين العسكريين والمدنيين من الطوائف الأخرى الذين يعيّنون برتبة موظف سامي، في هذه التركيبة يقوم الشقيق رفعت – مثلاً – بدور رئيس في حماية النظام واحتلال المفاصل المهمة للعاصمة ، ضمن تشكيل عسكري انتفخ وتوسع حتى تجاوز ألـــــ 70 ألف عسكري مزود بأحدث أنواع الأسلحة ، وبصلاحيات كبيرة ، وبوجود ضباط من رتب عالية تفوق رتبة رفعت، إلى جانب عدد من آل مخلوف والأسد ، وأبناء الخالات وغيرهم ، وتصطفّ إلى جوارهم عدد من القطعات مضمونة الولاء، كالوحدات الخاصة بقيادة علي حيدر ، والمجموعة التي تحسب على عمران(العليات : علي صالح ـ على أصلان ـ علي دوبا) إلى جانب إبراهيم صافي والأخوين الجهني ، وعدد كبير من أبناء الطائفة العلوية الذين تسلّموا أهمهم القطعات كقيادات لها أو رؤساء أركان فيها يملكون الصلاحيات الأهم.

سنلاحظ أن الأسد وخلال تغوّل أخيه رفعت ، وما يعرف بالخلاف الذي حدث أثناء مرض حافظ عام 1983 والوصول إلى ما يشبه الصدام ، أنه كان يعدّ ابنه باسل ليكون وريثه بما يفضح طبيعته واحتقاره للحزب والمؤسسات جميعها .

5 ـ إلى جانب ذلك كان الجناح الثاني الموازي –ولعله الأهم– هو جهاز المخابرات، بدءاً من مخابرات القوى الجوية وقائده الشهير محمد الخولي ، الذي فرش للأسد عديد المجالات الداخلية والخارجية، منها عملية اعتقال واغتيال المعارضين في الخارج.

مع الانقلاب اتسعت أجهزة المخابرات بشكل اخطبوطي، وتجاوزت ألـ 17 فرعاً بعضها يمارس الرقابة على غيره من الأجهزة ، وصولاً إلى المخابرات التابعة للرئيس، والنجاح في خلق حالة من الذعر والتشكيك العامة التي لم يقتصر انتشارها على المؤسسة العسكرية بل شملت عموم المجتمع السوري ، ووصلت إلى داخل عديد الأسر والعائلات .

6 ـ عبر هذه الموضوعات كان واضحاً أن الأسد لا يؤمن لا بحزب ثوري، ولا بأي شكل تنظيمي سوى ما يخدم وجوده في السلطة، وأنه عسكري التكوين والتفكير، أحادي القرار، عاشق للسلطة والتمسّك بها ؛ لذلك انتهت قصة بناء حزب ثوري، وقد تحول الحزب إلى واجهة فارغة بينما ظهر التركيب العسكري، الشمولي في كل مفاصل الحكم ، والتحوّل بسورية إلى ما يشبه المملكة الخاصة للأسد وطغمته.

7 ـ ربما لا يكون الأسد مؤمناً بأي طائفة ، لكنه أكثر من عمل على موضعتها وإبرازها ، إلى جانب العمل على شرخ المجتمع السوري على أسس ما قبل قومية : دينية ومذهبية وجهوية وغيرها ، يتمكّن من خلالها من الإمساك بالحكم والبقاء فيه طويلاً ، ويجدر بالتنويه ان صراعه مع الحركة الدينية أتاح له المجال ؛ لركوب مقولة حماية الطائفة العلوية وبقية الأقليات والعمل على تجييرها لصالحه .

للمناسبة في أول دورة للكلية الحربية بعد الانقلاب وحسب الإحصاء الذي قدّمه بعض المعنيين بالشأن السوري ، بلغ عدد المقبولين في كلية طلاب الضباط 1500 كان منهم 1150 من الطائفة العلوية ، مما كان يطرح أسئلة واقعية عن حقيقة انتماء الأسد ، ومبلغ طائفيته ، وجوهر استناده للبقاء في الحكم .

ثامناً : الوريث.

التوريث بحدّ ذاته يطرح سؤالاً كبيراً يكشف طبيعة الأسد وعقليته ، وعدم إيمانه بشيء سوى بالعائلة ، إن كان ذلك فيما يتعلق بشيء اسمه حزب يقوم شكلياً بترشيح الرئيس ، بل وحتى بالنسبة للمؤسسة العسكرية ، تلك العقلية تترجم حقيقة الأسد ونظرته للبلد وتحويلها إلى مملكة خاصة ؛ لذلك فإن إطلاق صفة « الجملكية » على ما جرى تعبّر عن حقيقة ذلك التحوّل الذي نقل سورية من جمهورية إلى شكل جديد لا هو بالنظام الملكي ولا بالجمهوري ، ومسرحية تعديل الدستور في دقائق ليتناسب مع عمر الوريث ، في حين أن المعروف طوال حياة أخيه باسل لم يكن يملك المواصفات التي يتمناها والده ، وكانت مجموعة من الثغرات ، أو الفجوات واضحة في تركيبة الوريث .

أهم مواصفات مرحلة التوريث:

فُرِضَ التوريث بترتيب مسبق كانت القوة الرئيسة فيه القوى العسكرية والأمنية، وبدأ نائب الرئيس – عبد الحليم خدام – والقيادة القطرية، ومعهم جوقة مجلس الشعب مجرد بيادق لا

تملك غير البصم والموافقة على أوامر القوى الفعلية للنظام.

من أهم مرتكزات نظام التوريث:

1 ـ لم يملك الوريث مواصفات الأب ، الذي كان القائد الفعلي للمؤسسة العسكرية ، فهو من خلفية مدنية ولا يتمتع بالشخصية التي كان عليها والده ؛ لذلك حاول تثبيت وضعه من خلال إجراء بعض التغييرات بإبعاد عدد هام من الحرس القديم والمجيء بغيرهم ، مع الحفاظ على أهم رموزهم الذين استمر بعضهم حتى فترات طويلة ، تأكد فيه تمرير عملية التوريث بترسيخ دور الأجهزة الأمنية والقيادات العسكرية ، وتهميش دور الحزب الذي بات أكثر هشاشة وتبعية وابتعاداً عن القيام بدور ما في الحياة السياسية .

2 ـ الوريث كان مشبعاً بثقافة الكل الأمني ، القمعي في التعامل مع الشعب، انطلاقاً من تقارير الأجهزة الأمنية، وترسيخ القناعة بأن هذا الشعب الذي جرى إخضاعه بالقوة، والذي ابتعد عن ممارسة السياسة وفق تحولات يمكن أن تكون بنيوية ، برزت فيها الانتهازية والمافيات الاقتصادية، وحالات النفاق لا يمكنه أن يكون معارضاً، ولا يستطيع التحرك بأي خطوات مناهضة للنظام .

نعرف هنا النهاية التي انتهت إليها «حركة المجتمع المدني» وما يعرف بـــــ «ربيع دمشق»، واعتقال عدد من الرموز المعارضة فيهما، إلى جانب ملاحقة قوى المعارضة، والعمل على تجفيف بحيراتها، وحصارها بكل الوسائل.

ويعرف الجميع أن ذلك النظام المشبع بالأحادية والاستخفاف بحقوق الشعب كان يريد تمرير مسخرة التوريث بما ورد فيما يعرف بـــــ «خطاب القسم» ثم العودة إلى نفس النهج الذي سار عليه والده الطاغية الأكبر .

3 ـ نمت وتطاولت في ظل حكم الوريث المافيا المحسوبة على العائلة بشبكاتها المختلفة، والتي مثّل فيها رامي مخلوف رمزها، ترافقاً مع تقوية دور الأجهزة الأمنية ودخول كثيرها كشريك في تلك المافيا، أو كحامي لها.

4 ـ أظهرت الثورة السورية بشكل عاصف وأليم الهوية الفعلية لنظام التوريث كنظام دموي، حاقد لا يقبل بالتنازل عن أية خطوات مطلبية ، ويعتبرها بداية النهاية له، وهو ما قاد إلى المأساة السورية الشاملة.

كان النظام وعبر تقارير قادة أجهزته الأمنية يرقد على حرير القناعة المطلقة بعدم تجرّؤ أي مواطن سوري على قول: لا، أو القيام بحراك مطلبي ، لذلك وبدلاً من أن يتعاطى مع الحراك

الشعبي السلمي، وعلى امتداد الأشهر الست الأولى قابله بالرصاص والاغتيال والقتل والتدمير، وتحويل الجيش والأجهزة الأمنية إلى أدوات قمع وقتل ، بينما انهار تنظيم البعث وعرف تشققات كثيرة، ولم يستطع القيام بأي دور في إنجاد النظام وقمع الثورة.

5 ـ يضاف إلى ذلك، وبما يخالف -نسبياً- شخصية والده، فقد فتح المجال واسعاً ، قبل الثورة وبعدها، للمشروع الإيراني كي يتغلغل قوياً في المجتمع السوري وصولاً إلى تحوله لقوة احتلال تتنافس والمحتل الروسي، وبما يفقده واقعياً سلطة القرار واستقلالية البلاد.

الخلاصة

الجيوش عندنا وعند غيرنا، وبغض النظر عن بعض المراحل الانتقالية إنما وجدت لتحقيق مهمات مهنية خاصة، يُفترض ألا تتجاوزها وهي حماية حدود وأمن البلاد، وتحرير المحتل منها، وعدم التدخل بالحياة السياسية، واعتبارها أحد المؤسسات الحيوية التابعة للهيئات السياسية في البلاد وفق ما ينصّ عليه الدستور، ومثلها الأجهزة الأمنية التي يجب أن تُؤسس لحماية أمن المواطن داخلياً، وأمن الوطن خارجياً، ومنع التدخل في حياة وخيارات المواطن، أو ممارسة العنف والتعذيب لانتزاع المعلومات.

القسم الثالث: إضاءة على مرحلة سيطرت الأسد على الجيش.

الباحث: باسل حفار.

الجيش والطبقة الوسطى، وأصل الصراع في سورية.

لطالما كانت هناك نظرة من الغرب تُجاه المؤسسة العسكرية في العالم العربي - وفي سوريا تحديداً - على أنها المؤسسة الأكثر تنظيماً ، والأقدر على الاضطلاع «بمهام التحديث»، و أن بإمكانها أن تلعب الدور المطلوب، وهذا ما يفسر ربما نظر العسكر إلى أنفسهم كمجموعة خاصة وقوة مستقلة عن المجتمع، تبلور مصالحها الخاصة ، وتتصرف كأنها كتلة معزولة عن المجتمع، لدرجة أنهم مثلوا في الحالة السورية - وعدة دول عربية أخرى - طبقة اجتماعية ذات ملامح محددة، كما يصفها المختصون.

وبسبب السياسة المنفتحة للقيادات المدنية السّنية تجاه الأقليات ، التي لم تَرَ في انخراط الأقليات في الجيش وسيطرتهم على مفاصله أي خطر داهم ، وبسبب ضعف وحداثة المؤسسات السياسية، وعدم قيام طبقة وسطى جديدة بعد جلاء الفرنسيين ، تنشئ روابط بين طبقة العاملين والفلاحين من جهة، والمدينة والطبقات العليا والنخب الحاكمة من جهة أخرى، واقتصار النظام القائم حينذاك على فئات إقطاعية تجارية مدنية صغيرة ، في مقابل تطور تنظيم الجيش ، فضلاً عن امتلاكه السلاح ، بسبب عزوف أبناء العائلات المدنية الغنية والمتوسطة وحتى الفقيرة عن الانخراط في سلك الضباط ، واتجاههم إلى التعليم والمهن العلمية - كالطب والمحاماة والهندسة - بينما تصاعد دور أبناء الريف في الجيش ، خاصة الأقليات الفقيرة ، ووجدوا فيه مصدراً للدخل.

هذه الأسباب مجتمعة مكنت الجيش من لعب دور طبقة وسطى بديلة عن الطبقة الوسطى السورية، التي كانت ضعيفة وتفتقر للتنظيم والأيديولوجيا الخاصة بها، فطرح قادة الجيش أنفسهم كممثلين لوحدة الأمة وحماتها ، وكرعاة للوحدة الوطنية، مستفيدين من الغضب الشعبي ضد النخب التقليدية الحاكمة بعد الهزائم المتكررة أمام الإسرائيليين، ومن الأفكار القومية والاشتراكية واتساع نفوذها في سوريا وهو ما سمح بإضفاء الصبغة الثورية على الانقلابات العسكرية وأعطاها شرعية مجتمعية معينة في وقتها.

وتختلف معاناة سوريا مع حكم العسكر عن غيرها من الدول بكونها معاناة مزدوجة فإضافة إلى الاستبداد العسكري ، عانت سورية من طائفية المؤسسة العسكرية والأمنية، التي تحولت إلى

طائفية الدولة لاحقاً، فاجتمعت عليهم سمات الطائفية والاستبداد العسكري.

إن عملية تخريب المؤسسة العسكرية في سوريا وتطييفها مرت بخمس مراحل أساسية، (يستعرضها عزمي بشارة في كتابه الجيش والسياسة) يمكن أن نوجزها بما يأتي :

المرحلة الأولى: مرحلة الانتداب الفرنسي حتى سنة 1946، شكل السُّنة غالبية جيش الشرق (كما سماه الفرنسيون) ولكن الفرنسيين شكلوا وحدات خاصة داخله ذات طابع مذهبي أو إثني قومي، انتقل تأثيرها إلى مرحلة الاستقلال من 1946 وحتى 1954.

المرحلة الثانية: مرحلة 1954 حتى 1963، التي اتسمت باشتغال الضباط بالسياسة، وفيها تشكلت خمس كتل متنافسة ، انتهت بإعلان الضباط الوحدة مع عبد الناصر ، في شباط / فبراير 1958.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الأولى للجيش العقائدي: 1963 حتى 1970، وحدث فيها صراع على أساس مذهبي، بين مجموعات انقلاب 8 آذار 1963، و بدأ التوسع في تجنيد العلويين في الجيش والأمن، في مقابل تقليص نفوذ السنة والدروز و الإسماعيليين ، حيث سيطر العلويون على المؤسسة العسكرية والأمنية. ثم برز الصراع ضمن النخبة العلوية المسيطرة ، بين صلاح جديد وحافظ الأسد الذي حسم الصراع لمصلحته، في تشرين الثاني/نوفمبر 1970.

المرحلة الرابعة: من 1970 وحتى 1983: وهي المرحلة الثانية للجيش العقائدي ، وتضمنت في الفترة ما بين 1970 و 1973 عملية إعادة بناء الجيش استعداداً للحرب مع إسرائيل ، ثم في الفترة ما بين 1973 و 1983، عملية بناء الجيش العقائدي الأسدي الذي يسيطر عليه العلويون ، وهنا كانت مرحلة الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين .

المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد 1983 ومبايعة حافظ الأسد بالدم ، وشعار «قائدنا إلى الأبد»، وتخصيص حصص للعشائر والعوائل العلوية في المراكز العسكرية والأمنية والمدنية، وتوزيع المراكز المدنية على المكونات، بحسب المذاهب والمناطق وتضخيم عدد الجيش ، ليصل إلى نصف مليون عسكري، في بلد كان عدد سكانه لا يزيد عن 13 مليون نسمة، فاستكمل نظام الأسد بذلك بنيته الزبائنية.

وما أن استقر الوضع لنظام الأسد (حزب البعث)، حتى عمد إلى تمكين الفلاحين الفقراء والطبقات المدينية الفقيرة ، ضد النخب التقليدية. فساهمت تلك الإجراءات في تشكيل القاعدة الشعبية التي احتاجت إليها سلطة البعث؛ لتثبيت سلطتها ومنحها شرعية "ثورية"، توسعت شعبيتها في الأرياف على نحو خاص، مستفيدين من الصراع التقليدي بين الفلاح والإقطاع، وسيطرة المدينة على الريف. فتوجهت عواطف الفلاحين والريف عموماً في وقتها نحو البعث.

وخلال وقت قصير نسبياً أزاحت إجراءات انقلاب الثامن من آذار/ مارس 1963 الطبقات والفئات الاجتماعية التي كانت سائدة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وفقدت العائلات التقليدية وعائلات رجال الأعمال نفوذها، مثل الجابري والعظم واليوسف والقوتلي والأتاسي والبرازي والشيشكلي والكيخيا وإبراهيم باشا والططري وشبارق والكنج وإسماعيل وغيرهم ، ولم يعد هؤلاء يركبون السيارات الفارهة، ويمتلكون البيوت الكبيرة والنفوذ في دوائر الدولة، فأصبح كل هذا من نصيب القادة الجدد من رجال الدولة ، وخاصة ضابط الجيش وضابط الأمن وقادة حزب البعث وقادة منظمات العمال والفلاحين البعثيين وبقية منظمات الدولة ومؤسساتها التي سيطر البعثيون عليها بشكل كامل.

وسط هذا كله كانت الحركة الإسلامية ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين التي شكلت في فترة نشاطها قوة مدنية واسعة الانتشار فكرياً وتنظيمياً، تنتمي للأكثرية وتمثلهم ولا تتعصب لهم، تنتشر في المدن والأرياف بين أبناء العائلات الكبيرة وتنشط وتتمدد في شرائح الطبقة الوسطى، الطبقة التي شوهها الجيش والبعث حتى يتمكن من السلطة ، ثم حاول إعادة إنتاجها من داخله حتى يضمن استمرار حكمه.

ولم تكن مرحلة بشار الأسد ببعيدة أبداً عن هذا النهج، بل حاول العمل وفق نفس النهج تماماً الذي انتهجه أبوه، ولكن بالاعتماد على عصبته الخاصة التي مثلت الوريث الجديد للحرس القديم.

لذلك لا يستغرب أبداً التهديد الذي كان ولازال النظام يشعر به، من جانب جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من القوى المنظمة، سواء بشكلها الفكري أو المنظم ، فهي الفاعل الوحيد الذي شكل في لحظة معينة تهديداً كان يمكن أن يطيح بهذا المعاناة المزدوجة من الحكم المستبد الطائفي، ويقطع الطريق على استمراره.

ولا يستغرب أبداً تلك الشراسة وذلك العنف الذي أبداه النظام من اليوم الأول ضد الحراك السوري حتى عندما كان في بداياته المتواضعة، ثم ذلك التصعيد الكبير في أدوات الحرب على الشعب السوري عندما اتسع نطاق الحراك في الأرياف - خصوصاً درعا و إدلب ودير الزور، وفي أوساط الفلاحين والعمال والشباب ...

فلقد مثل انطلاق الثورة السورية واتساعها بهذه الطريقة عنواناً عريضاً لفشل حكم الاستبداد الطائفي وانهياراً لكل ما عمل عليه طوال عقود .

وإنه لمن المهم في أي عملية تقييم ومراجعة لدور الجيش ، وطريقة عمل النظام ، وإعداد رؤية مستقبلية للحراك في سوريا أن يتم استحضار هذه الخلفية اللازمة لفهم الصراع وأبعاده ومكانة القوى المنظمة فيه.

الورقة الثالثة: الجيش في مرحلة الثورة وتشقق الجيش ...

إعداد : الدكتور العميد ركن «فاتح حسون».

بالنسبة للورقة الثالثة، أريد أن أبدأ بتوضيح: أنه خلال الحرب التي شنها نظام الأسد على الشعب السوري، حدثت حالات انشقاق كبيرة في صفوف جيشه، الذي تحول من جيش دولة إلى جيش نظام، وقد بلغت هذه الانشقاقات حسب معلومات، ما يقارب 220.000 حالة انشقاقٍ وتخلفٍ عن الخدمة العسكرية خلال سنوات الثورة.

حالة رهاب أصابت النظام مع انطلاق الربيع العربي.

مع بدء جيش النظام حربه على الشعب السوري، كان حوالي 300.000 قوام جيش النظام، نتكلم عن قوى متطوعة وقوى مجندة، هناك تخلف عن الخدمة العسكرية ، كما يحدث في الغوطة الشرقية، وجنوب دمشق، وجنوب سورية... وفي عدة أماكن، وهذا بحد ذاته يعتبر تخلف عن الخدمة العسكرية، فالرقم وصل تقريباً إلى حوالي 220.000 حالة انشقاق وتخلف عن الخدمة العسكرية.

الحالات الكبيرة في الانشقاقات عن جيش النظام ، والتخلف عن الخدمة العسكرية في صفوفه أثرت عليه بشكل كبير كما قلنا ، حيث أن قوامه حالياً حوالي 100.000 ، وعندما استشعر النظام خطورة ما يحدث في البلدان العربية من ثورات الربيع العربي ، خشي أن ينحى الجيش منحى مشابهاً للجيش التونسي والجيش المصري، ويطلب من رئيس النظام التنحي ، فأعد الخطط الاستخباراتية والعسكرية، مستعيناً بموقع ديبيكا الإسرائيلي ، متهماً الأمير بندر بن سلطان بما يحدث، هنا أريد أن أذكر واقعة حدث - حين كنت أتبع لدورة قيادة وأركان في الأكاديمية العسكرية العليا - بأنه تم دعوة جميع الطلاب إلى اجتماع طارئ ، في هذا الاجتماع جاء ضباط على مستوى عالي - قادة فرق- وتكلموا عن خطة يديرها بندر بن سلطان من أجل إسقاط نظام الأسد، وكان -بكل وضوح- السيناريو الذي يحدث في الثورة السورية - حقيقة- مكتوباً في هذه الخطة، لما تتبعنا الخطة كانت في موقع ديبيكا الإسرائيلي، وهذا يوضح - منذ البداية - الدعاية التي يريد أن يبثها النظام، حيث كان يعمل على عملية التشويش على الحاضنة الشعبية للثورة، بل وكانت تدفع النظام بالاتجاه الأمني وبالاتجاه العسكري، الآن لما النظام أحس بما يحدث في سورية من إرهاصات، وكانت تأتي على شكل رسائل على الفيس بوك والتواصل الاجتماعي، كان هناك خطط يجب أن يقوم بها قبل وقوع الطامة بالنسبة له، فقام بإحداث ما

يسمى تشكيل عمليات مختلط، تشكيل العمليات المختلط هذا سوف يكون في اللحظة التي يريدها النظام مكوناً من عدة وحدات، وهي نواة صغيرة في جيش وقطعات، وهي نواة أكبر، وهي بالتالي تشكيل مختلط، يعمل على محور ما؛ لزجه باتجاه ما، وذلك لكي يمنع الانشقاقات في صفوفه على مستوى كتيبة، وكذلك كان لديه خطة وهي: خطة التنقلات والتبديلات، التي يجب أن تكون طابع إلى حين صدور النشرة الرسمية في 1/7 و1/1 من كل عام بهذه التنقلات، يعني استهدف بها القادة الكبار في جيش النظام.

حين تخرجنا من الأكاديمية مَنْ خَرَّجَنَا هو العماد علي حبيب ، ولكن هذا العماد لم يكن راضياً عن استخدام الجيش في المناطق المدنية ، فتم تنحيته لاحقاً، وكان هناك تخوف - من قبل المجرم بشار - من تغيير الكادر القيادي الكامل القديم، وذلك لعدم حقيقة موثوقية ما يسمى الحرس القديم لدى المجرم بشار الأسد ، طبعاً وكلهم سواء، كي نقيس على ذلك بأن العماد علي دوبا قبيل دفن الهالك حافظ الأسد تمت إقالته، وذلك لأنه كان يقول في جلسة خاصة هل من الممكن أن يكون وريث حافظ الأسد هذا الولد الذي لم يَخُضْ حروب حزب البعث !! ووصل إلى سلطة الحكم دون إعداد، وبالتالي قد لا يكون كفئاً لذلك ...

فبالتالي إذا كان رئيس الاستخبارات ومعظم أقرانه - حقيقة - يحملون شيئاً من هذه النظرة ، وقد يجد النظام أنه هذه فرصة مواتية بالنسبة لقادة كبار في الجيش ممكن أن يطيحوا به ؛ لأنه - بكل وضوح - كانت تركيبة النظام العسكرية معتمدة على خمس أرجل منها : أمريكي ، بريطاني ، روسي ، إيراني ، وداخلي . فكان «حكمت الشهابي» على سبيل المثال محسوباً على الولايات المتحدة الامريكية ، وكان «علي دوبا» محسوباً على البريطانيين ، وكان «علي أصلان» محسوباً على الفئة الطائفية في المنطقة ... وبالتالي فقد كانت تركيبةُ النظام تركيبةً مختلطة الولاء، ويعلم بأن قادة الجيش الكبار لهم ولاءاتُ مختلفة ، لدولٍ مختلفةٍ ، وهو كان دائماً يحاول أن يستفيد من ذلك في عملية جمع ولاءات هذه الدول، أو دعم هذه الدول لأصحاب الولاءات. بكل وضوح النظام استشعر أن كثيراً من القادة في الحرس القديم لا يميلون لاستلام بشار الأسد سدة الحكم، لكن حافظ الأسد ، أنا أعتبر أن حكمه مستمر من قبره عن طريق وريثه القاصر، مع مرور السنوات وتلقي نظام بشار الأسد الدعم الأمريكي والموافقة الأمريكية على أسلوبه في حكم سورية، وهي نتيجة رضا إسرائيلي ... لذا نجد بأنه أصبح هو من يبدل قادة النظام الكبار - العسكريين والأمنيين - بطريقة التسلسل، وليس بالشكل مباشر، وعَيَّنَ بعض القادة المرتبطين برأس النظام بشكل مباشر أو غير مباشرة عن طريق الحرس الجمهوري، وهذا من الأسباب التي حفظت النظام في بداية الثورة السورية... الآن إذا عدنا إلى موضوع الانشقاقات التي حدثت، فلقد وقعت انشقاقات في جيش النظام بشكل يتناسب طرداً مع العمليات التي زج بها الجيش في الأماكن التي كان بها حراك ثوري، فبالتالي كلما زاد استخدام الجيش في عمليات ضد الثوار

وضد المدنيين، كلما زادت عملية الانشقاق ، وهذا ما يفسر أنه استخدم في البداية قوة ضاربة من الفرقة الرابعة في درعا وهذا يعتبر بالنسبة له كارثي، أصبح يستخدم قوى الشرطة، وقوى الأمن، حتى لو استخدم الجيش فهو يستخدمه بلباس مختلف، بطريقة مختلفة، يحاول أن يزج به في وجه الحراك الثوري بطريقة أو بأخرى.

بدايات التشقق في الجيش.

عندما بدأت الانشقاقات في نظام الأسد، كان هناك ضباط حقيقة منشقين، وقد يكون أشهرهم وأول من بدأ في هذه الانشقاقات وأقول (قد) ؛ لأنه هناك اختلاف في التواريخ كان هناك المقدم «حسين هرموش» من أوائل الضباط المنشقين عن النظام ، وذلك في : حزيران 2011م، وشكل لواء الضباط الأحرار، وبعده بشهر تقريباً انشق العقيد «رياض الأسعد» وشكل الجيش الحر، ثم تتالت انشقاقات الضباط بشكل أوسع ، وذلك حسب توسع الأعمال القتالية، وحسب المناطق التي يشاركون فيها، بالتالي أريد أن أذكر مثالاً كي يستفيد الأخوة الباحثين الموجودين، كيف تعامل جيش النظام مع الانشقاقات - وخاصة الضباط - أثناء بدايات الحراك الثوري، كي يقمع الثورة السورية والحراك الثوري، حيث كان النظام - بعد الأشهر الأولى - قد أرسل كتاباً باسم وزير الدفاع ، بصيغة أمر إداري يقضي بمنع مغادرة الضباط الذين تتميز مناطق إقامتهم بوجود فوضى بين قوسين (حراك ثوري) إلى منازلهم ، والإبقاء عليهم في الثكنات العسكرية، وبالتالي كنت أنت في منطقتك أو قريتك أو مدينتك إذا كان بها حراك ثوري ممنوع عليك المغادرة إليها، كما أنه صدر تعميم بمنع مشاهدة القنوات الفضائية بالمطلق ، باستثناء القناة السورية، وقناة دنيا، هذا من التعاميم الصارمة التي كانت تراقب بشكل آني... كما نقول «بيجوا بكبسات» على مناطق أو أماكن إقامة الضباط؛ من أجل التأكد من الالتزام بذلك ... وكانت مشاهد قناة الجزيرة أو قناة العربية كفيلة بأن تحيلك إلى فرع التحقيق، وكان يخشى من حالات التشقق التي أرعبته...

وبالضبط كان يتخوف من أمرين : انشقاق الضباط من مستويات عالية، هذا كان عنده له محاذير كبير جداً بالنسبة له، ولكن أقول بكل وضوح أنه كل الانشقاقات من الضباط، وكل الانشقاقات التي حدثت في الجيش، استطاع النظام أن يجعلها انشقاقات فردية، ولم تكن جماعية، لا يمكن أن تجد سرية أو فصيلة - طبعاً نتكلم عن 30 شخص - إلا إذا كانوا ينفذوا مهمة خارج ثكناتهم، يشكلون حاجزاً أو نقطة معينة، ذلك بسبب التركيبة الأمنية حتى نواة التشكيلات، أريد أنْ أبين أنَّ كلمة الوحدات والقطاعات والتشكيلات ليست واحدة، فالوحدات ممكن أن نقول إنها أقل من كتيبة، القطعات كتيبة وفوج ، وهذا يتعلق بالعدد، أما التشكيل فممكن أن يكون

تشكيل عمليات، أو تشكيلاً استراتيجياً للجيش، وبالتالي النظام استطاع - بكل وضوح - الحفاظ على كل التشكيلات، لم يكن هناك انشقاقات لقطعات كاملة، قد يكون هناك بعض الوحدات الصغيرة من 30 إلى 50 فرد أخذوا قرار الانشقاق معظمهم؛ لأنهم متأثرون بالحراك الثوري، فشاركوا بالأعمال العسكرية بعد انشقاقهم....

وفي نفس الوقت هناك كثير من الضباط المنشقين الذين ذهبوا إلى خارج الحدود السورية، ولم يشاركوا بالأعمال القتالية... فأنا أذكر عندما كنت قائداً لجبهة حمص، وقبل ذلك عندما كنت رئيس المجلس الثوري العسكري في حمص، تواصل معي قامات، هم حالياً قامات في الثورة السورية، كانوا يريدون أن أؤمن لهم عملية الانتقال من المنطقة الوسطى «حمص» إلى الشمال السوري أو إلى تركيا، فكنت أعرض عليهم البقاء في المنطقة ، والبقاء في العمل العسكري ومساندة الثوار... ولكن كان كثير منهم يرى بأن هناك فوضى في العمل العسكري... وبالتالي هم لا يستطيعون ممارسة الأعمال، كان هذا من أسباب عدم انخراط الضباط حقيقة في العمل العسكري بشكل مباشر... وهذا ما أعتبره ذريعة للهروب من الواجب الذي يتحتم علينا جميعاً القيام به...

الضابط عندما ينشق ، يجب أن يمارس عمله العسكري في منطقته وفي بلده، ولا يتحول إلى مدني يترك السلاح ويذهب... وبالتالي نجد بأن هناك أسباب لانشقاق ضباط، لم تكن كلها أسباباً وطنية أو إنسانية بحتة، ولكن قد تكون هناك الظروف المنطقية الايديولوجية التركيبة وهذا حقيقة يحتاج إلى دراسة موسعة، أنا أتكلم هذا الكلام لأننا وصلنا إلى مرحلةٍ نجد فيها الكثير من الضباط الذين لم يشاركوا بإطلاق طلقة واحدة ضد النظام المجرم، حالياً يحاولون -خاصة العسكريين- تشكيل مجلس عسكري... بين قوسين (ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين) وهذه مصيبة إن تمت.

عودة على الانشقاقات، فلقد أثرت بشكل معنوي كبير على النظام، وعلى حاضنة النظام وأقول بشكل معنوي كبير، كذلك أريد أن أذكر هذه الأحداث؛ لأنه كما قال أخونا «باسل حفار» أن هذه الأحداث التي مرت في الثورة السورية يجب أن تدون علينا...

على كلٍ أذكر بأن العقيد مالك الكردي عندما كان ضابط مالية القوى البحرية، هو رئيس فرع المالية فيه، وأنا كنت في مطار حميميم ، وهو يتبع في ذلك الوقت إلى القوى البحرية تنظيمياً، ولوجستياً إلى القوى الجوية، خدماتياً له مهام تتعلق بالحرس الجمهوري لصالح بشار الأسد المجرم، وبالتالي كان مختلط... عندما انشق مالك الكردي تم جمعنا في الاجتماع الصباحي، وتم الحديث عن انشقاق الأخ مالك الكردي، واتهامه بأنه انشق بأموال طائلة، وأنه كان من الأساس يتعامل مع الثوار في منطقته، وكان تحت المراقبة وهذا طبعاً غير صحيح... تصوروا أن انشقاق

ضابط واحد كيف كان له تأثير كبير على النظام بشكل كامل... وتكلمت كافة قطاعات القوى البحرية بذلك، وأصدرت تعميمات ووصفت ذلك بالخيانة...

ولابد من ذكر حقيقة هنا وهي أن الأضواء كانت مسلطة على الضباط السنة .... وأنا لا أريد أن أذكر ما حدث في قطعتي بالذات ؛ كي لا يتضرر بعض الأشخاص المتعلقين بعائلاتهم ؛ لأن منهم انشقوا...

لقد انتقل النظام من منع انشقاقات الضباط إلى تسهيل انشقاقات الضباط ؛ لأن كان هناك رؤية أخرى: بأنه بقاء عدد من الضباط المتميزة مناطقهم بحراك ثوري كبير ووجود عائلات فيها قد يؤثر على نفسية هذا الضابط ، وقد ينتقل للعمل الثوري في المنطقة التي هو موجود بها، وبالتالي كان هذا بالفعل خطة أمنية محكمة ، سهلت عملية انشقاق الضباط، وكانت تحاول ألا تصعب انشقاق الضباط، بل كانوا يدفعون بالضباط دفعاً للانشقاق.

هي محاولة تنظيف، محاولة شد عصب، بكل وضوح وفق تسمية إدارة المخابرات هم قنابل موقوتة موجودة داخل الثكنات العسكرية، وبالتالي تسهيل انشقاقهم يؤدي للحفاظ الأمني على القطعات العسكرية التي تنسق عملها ما بين بعضها البعض. كيف هم يقومون بذلك؟ كذلك كي لا يُفهم أن بعض الضباط متورط بانشقاقات وهمية، الموضوع كان مختلفاً؛ لأن عندما قلنا منع نزولهم إلى منازلهم ، وإذا كان يوجد حراك ثوري فهذا يعني عدم حصولهم على إجازات طويلة، وعدم حصولهم إلا على مهمات مرض وما شابه، وبالتالي يجب أن يحضروا الاجتماع الصباحي يومياً وما شابه، وبالتالي هذا بحد ذاته نوع من التضييق إن لم نقل حبس، عادة الإجازات الطويلة ممنوعة، وكان هناك منع لغض النظر عن غيابك عن الاجتماع الصباحي، ومن هذا المواضيع... فهذا بحد ذاته جعل السطوة الأمنية للنظام تعمل على تسهيل عملية الانشقاق.

الآن عندما ازدادت عمليات الانشقاق وأصبح بالفعل هي ظاهرة موجودة في الجيش ، دعني أقول إن هذا كان منتصف 2012م، وأنا أقول أنه بهذه المرحلة كان النظام يفضل انشقاق الضباط على بقائهم في الثكنات العسكرية، فهنا صار إسراع بهذا الموضوع ، وكان هناك نوع من السهولة في ذلك أكثر مما سبقه، ولا أعني بأن هناك تسهيل للنظام لأني أعلنت انشقاقي في الشهر السادس سنة 2012 م، أول محاولة معي فشلت بعد ما وصلت إلى دمشق، المحاولة الثانية وكانت عائلتي وأولادي، حينها لو تم الإمساك بهم لانتهى الأمر بإعدامي وزوجتي وأولادي وكل المحيطين بي ،لكني استطعت إيصالهم إلى حدود درعا ، وهم أكملوا الطريق باتجاه الأردن وأنا دخلت إلى حمص منذ ذلك الوقت، وبكل تأكيد كان هناك آخرون مثلي، وأكثر صعوبة ... أعرف الكثيرين من أصدقائي الذين نسقوا معي، ومنهم من قتل في قطعته، ومنهم من سجن،

ومنهم من قتل وهو في طريقه إلى مقرات الثوار، وبالتالي فإن عملية تسهيل الانشقاقات ما هي إلا عملية تسهيل أمنية ، وليست عملية تسهيل لوجستية، بكل تأكيد عندما صار الكثير من الانشقاقات، حدثت انهيارات في صفوف النظام بسببها.

الانهيارات في الجيش ودخول حزب الله والمليشيات للتعويض والولاء:

لكن النقطة الفاصلة التي استطاع النظام أن يحدث قليلاً من التوازن فيها هي عام 2013م ، عندما دخل حزب الله إلى القصير، واستطاع احتلاله، هذا أعطى - بشكل واضح - النظام شيئاً من التوازن؛ لأنه في المنطقة الوسطى مع الحدود اللبنانية فصارت إمدادات حزب الله أكبر من الإمدادات اللوجستية للثوار المقاتلين هناك، وهذا - بكل وضوح - ما وصفه أحد القادة الأمريكيين بأنه انتصار استراتيجي للنظام في سورية عندما استطاع السيطرة على القصير ، لأن ممر القصير وتل كلخ قد تأمن، وبالتالي هذا أعطى نوعاً من الخطوط الآمنة للنظام بعد ما كان الخطر في عدة أماكن...

لابد هنا من التنبيه إلى موضوع احتلال القصير... ما هي المصالح؟ من الذي زج بحزب الله للدخول إلى سورية؟

هنا تأتي مصالح الدول، على رأسها إسرائيل، فمصلحة إسرائيل بدخول حزب الله بكتلته العسكرية الموجودة على حدودها .هو قوة عسكرية كبيرة يتميز بديناميكية عسكرية ، يعني بحركة ومرونة وقدرة على التنقل ، مع وجود كثير من المقاتلين على حدودها ، فعندما يدخل في أتون حرب ضروس، هذه الحرب ممتدة على كافة ساحة الأراضي السورية، فهو سوف ينتشر ويحتاج بدل الـ 1.000 إلى 2.000 ثم الـ 2.000 إلى 5.000، وبالتالي هو كأنه ثعبان تمدد وخرج من جحره، وتمدد وأصبح بمساحات كبيرة ، وهذا بحد ذاته إضعاف له، كذلك كان هناك تمهيد أمني غير مباشر ؛ لدخول حزب الله، وهذا ما جعل القيادة اللبنانية ساكتة، ولم تكن تعارض، حتى الأمريكان لم يكن لديهم مشكلة في دخول حزب الله إلى داخل الأراضي السورية؛ لأنهم كانوا يقولون بأنه حالياً يصبح حزب الله أضعف . وبتعبير أدق إخراجه من الوكر ومحاولة تفكيكه وتعطيله عن العمل ، وانتشاره في مناطق أكثر توسعاً لا يعني أنه لم يكن موجوداً ...

العسكريون يعلمون بأن الحرس الثوري الإيراني في فترة التراجع ، روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وورثته روسيا في هذه الفترة كانت روسيا ضعيفة ، ومن سد مكانهم هم خبراء من الحرس الثوري الإيراني في مراكز البحوث في القوى البحرية في القوى الجوية في أجهزة الأمن، وهذا كان له دور حتى حالياً بعدم قدرة الروس على التغلب، دعني أقول إن السيطرة الإيرانية على كثير من مفاصل الدولة السورية بشكل عميق؛ لأنهم سبقوهم بأشواط كثيرة ...

عودة على احتلال القصير من قبل النظام وأعوانه فقد أعاد شيئاً من التوازن أو يعيد التوازن إلى صفوف جيشه، ولكن عملية انتشار حزب الله الكبيرة في أماكن كثيرة من سورية ...

كانت الثورة السورية تتنظم حالتها العسكرية ، وجاءها دعم أكثر ، وتشكلت المجالس الثورية العسكرية ، فقد كان هناك دعم من غرفة عمليات مركزية ، كانت تزود تلك المجموعات الثورية بالسلاح والذخيرة ، وهذا ما أرهق النظام بشكل كبير ، وكانت خسائره كبيرة جداً فما فتئ النظام أن يتراجع من 2013 لنهاية 2014م ، وأنا أعتبرها الفترة الذهبية للجيش الحر ، وللثورة السورية كاملة، حتى وصلنا إلى حوالي 68% من إجمالي الأرض السورية بيد الثورة ، وهنا كان حري بالنظام بعدما وصل عدد قواته إلى ما يقارب 120.000 بأحسن الظروف ، بينما بعض التقديرات تقول 80.000 على أنه يستقدم الميليشيات من إيران ... بل وقوات الحرس الثوري الإيراني بشكل رسمي ...

هم حالياً يقولون: نحن موجودون بشكل رسمي ، ولكن كانوا وقتها يقولون : إن وجودهم عبارة عن تقديم استشارات ، ولكن حقيقة دخل 70.000 بعد عام 2014م ، منها فصائل زينبيون وفاطميون وأفغان والحشد الشعبي ، وحزب الله المجرم بكافة تسمياته اللبناني والعراقي ... فالنظام رمم ما حدث في الجيش أثناء عملية فتح الباب لهذه الميليشيات ، وهو في حالة ضعف وترهل ...

جيش النظام إذا نظرنا إليه من عام : 2013 حتى 2015م ... في هذه السنتين نجد أنه لم يكن جيش النظام بتماسكه كقيادة مركزية ، حيث في ذلك الوقت استخدم ميليشيات من الخارج ثم أوعز للتجار من أجل تشكيل ميليشيات محلية خاصة بهم ، هم يدعمونها بالمال والسلاح والذخيرة ... وبالتالي أصبح هناك نوع من الجيش الرديف للنظام وهي الميليشيات المحلية ... وجيش آخر هي الميليشيات القادمة عبر الحدود ... إضافة إلى الحرس الثوري الإيراني ... مع ذلك كان يتنامى نفوذ الجيش الحر ، وكان يستطيع التغلب على النظام في كثير من الأماكن ، حتى قال لافروف بكل وضوح : لولا تدخلنا في عام 2015م لسقط النظام خلال 15 يوماً ، فلما دخلت روسيا عام 2015م ، بمباركة إيرانية ، وبطلب رسمي نقله قاسم سليماني في اللقاء الشهير مع بوتين ، ثم بعض الدول العربية للأسف باركت التدخل الروسي ، ظناً منهم بأنه سوف يجمد التمدد الإيراني والسيطرة الإيرانية ، ويؤثر عليها ، وهذا يحافظ على أراضيها ... كذلك برضى أمريكي، حيث صارت هذه الأمور معروفة بسبب شهادات حدثت في الكونجرس بأنه كان هناك رضى أمريكي من أجل عدم الاعتراض على التدخل العسكري الروسي

دعونا نؤكد أنه بعدما تبدل خطة إسقاط النظام أثر استخدام السلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية حيث كان إلى ذلك الوقت هناك قرار بإسقاط النظام ، وسارع به استخدام النظام

الكيماوي ، ثم لما روسيا فاوضت الأمريكان على تسليم السلاح الكيماوي، كان هناك ضرورة، وبكل وضوح أقول الآن معلومات وليس استنتاجات ، إن روسيا لم ترضَ فقط بتسليم سلاح كيماوي بل قالت لأمريكا: يجب إنهاء المؤسسة البديلة التي سوف تكون بديلاً للنظام، وهذا ما أدى إلى إنهاء مؤسسة الأركان في الدرجة الأولى، ثم إيقاف الدعم لاحقاً وتحويله باتجاه الموك والموم، وتغيرت آلية العمل العسكري والعمل الثوري بشكل كامل في المنطقة.

وفق التقديرات التي اطلعت عليها - ونحن شخصياً لم نقم بها - كان قوام ضباط الجيش حوالي 50.000 قبل الثورة السورية ، ولكن النسبة التي نحن متأكدين بها هي التالية : بأنه 80 % من الـ 50.000 هم من الطائفة العلوية 10% فقط من السنة ، وأريد أن أقول من السنة بكافة مكوناتهم، بما فيهم الأكراد والتركمان ، وهذه لهم نسب ، بما فيهم الريف وله نسب، بما فيهم المدينة وله نسب، فكانت من 10% يمكن 0.1 من المدينة ، وهي دروس سابقة لدى النظام استفاد منها من الشباطيين ، فقبل 1963م كان يسيطر على قيادة الجيش أبناء المدن والطبقة البرجوازية والأرستقراطية أو الطبقات الميسورة مادياً ، وبالتالي لا يريد أن يعيد هذه التجربة فهو حتى بين السُّنة كان يقبل 0.1 من أهل المدينة، الباقي من أهل الريف، ثم يصبح ضمن 10% تركمان أكراد، وتوجد 10% لمختلف الأقليات سواء كانوا آشوريين مسيحيين بطوائفهم، كذلك يراعي عملية الكنائس لدى الطوائف المسيحية وما شابه، وبالتالي حتى قبول هؤلاء الضباط السنة 10% لم يكن لك نصيب أن تستلم منصب قيادي في أماكن حساسة، قد يتيح لك النظام أن تكون واجهة في فرع أمن ، ولكن حقيقة بلا مخالب، قد يتيح لك النظام أن تكون على رأس الأركان ولكن بلا مخالب ، قد يتيح لك أن تكون في منصب كبير كقائد فرقة ولكن بدون مخالب، وأن يكون معاونك هو صاحب المخالب، غير ذلك هو يضعك كرهينة، وكذلك حتى مع أبناء طائفته اعتمد إبعاد النخب ومن يتمتعون بكفاءات فردية نذكر على سبيل المثال -حيث خدمت في قاعدة حميميم منذ العام 1991 وحتى الانشقاق عام 2012م- أتى على القاعدة عقيد اسمه محمود علي ، هذا العقيد استطاع أن يكون الأول في دورة القيادة والأركان التي بها المجرم بشار الأسد ، بسبب ذكائه وقدرته الكبيرة على الاستيعاب والدراسة والتحصيل والعلامات المتقدمة جداً ، لم يستطيعوا استثناءه بأن يكون أول عام على دورة القيادة والأركان وهو اختصاصه طيار عادةً، أول عام يكون اختصاصه مشاة أو من القوى البرية، ومع وجود المجرم بشار الأسد لم يستطيعوا استثنائه تخرج الأول، وفرزوه كتكريم له فكان قائد السرب 618 وهي التسمية الخاصة بمطار حميميم قبل الثورة السورية، وبالتالي لما أستلم -حقيقةً أنا أتكلم بكل وضوح- هذا الرجل بحكم عملي شبه اليومي في الأعمال الإدارية والتنظيمية التي تتعلق بالعمل العسكري، والخبراء واستيراد السلاح من الخارج، والتعامل مع ما يتعلق بالأسلحة واختباراتها، ببساطة سوف أصف هذا العقيد بأنه كان كمبيوتراً؛ بسبب ذكائه المفرط ، لم يتم ترفيعه في مطار حميميم من رتبة عقيد إلى رتبة عميد، وبالتالي اشترطوا عليه بشكل واضح، فقد استدعاه اللواء إبراهيم

حويجة وكان مدير إدارة مخابرات جوية ، وهذا نقلاً عنه قال له : يا محمود علي أنت منذ بداية تخرجك من الكلية إلى الآن أنت الأول في كل دوراتك وأنت متميز، أنا أتكلم معك بكل وضوح أنت من دوير بعبدة وهي قرية صلاح جديد ، وبالتالي مشكوك بولائك مهما حاولت، لا سيما أنك تتمتع بالذكاء ، وبالتالي أنت بسبب ذكائك يجب أن تخرج من قاعدة حميميم ، فترفع على ملاك غير ملاك قاعدة حميميم ، هذا الدرجة الأولى الدرجة الثانية أنت لن تصبح لواء، فنحن تقريباً بعد أن نرفعك إلى رتبة عميد سوف تنتهي خدمتك بعد 6 سنوات من الترفيع ...

حقيقةً هذا ما حدث، وهذا ما نقله لي، وكان بقيادة القوى الجوية، كان مع اللواء محمد فارس، بإدارة التدريب اللواء محمد فارس استلم فترة مدير إدارة التدريب وكان هو معاوناً له، هذا الرجل كان كمبيوتراً... ولكن النظام كان يخاف حتى من أبناء طائفته، من أن ينقلبوا عليه في يومٍ ما....

الآن نريد أن نتكلم بكل وضوح؛ لأن هذا الكلام يحتاج إلى كثير من الدراسات المستفيضة المتعلقة بـ : كيف استطاع النظام الحفاظ على النواة العسكرية لديه حتى الآن؟

وما يتعلق برأس القيادات وعدم انشقاق التشكيلات، حتى مستوى القطعات وقادتها

نجد أن الخبرة الروسية لعبت دوراً في ذلك ، والخبرة الإيرانية لعبت دوراً في ذلك، وخبرة كوريا الشمالية كذلك... لكن أكثر شيء لعب في ذلك بشكل كبير جداً... هو الإجرام اللامتناهي الذي كان يقوم به النظام بشكل علني، ولم يكن يخفي ما كان يقوم به من تنكيل بالضباط المنشقين ولا بذويهم، ولم يكن يخفي الاغتصابات التي في السجون... حقيقة عندما كنا نجلس مع ضباط أمن قبل الانشقاق كانوا يتكلموا عن ذلك بكل وضوح «والله اليوم انبسطنا مع تنتين ثلاثة، والله اليوم وحدة من بيت فلان والله جبناها على الفرع» كانوا يقصون القصة بأن فعلوا بها ما فعلوا ثم يتركوها طليقة، ذلك لكي تنقل ما حدث بها فقط لمشاركتها بمظاهرة، كي يكون هذا زاجراً للأخريات بعدم القيام بذلك.

الآن بعد سنوات طويلة من عملية حرب النظام على الشعب - وفق دراسة قمنا بها بشكل مفصل، دراسة طويلة من أراد ممكن أن نزوده بها، حوالي 20 صفحة، قام بها أكثر من 60 ضابطاً منشقاً، وصلنا إلى التالي: جيش النظام خسر وخرج من جاهزيته القتالية خلال سِنِي الثورة، وحتى اليوم نحو 60% من قواه البشرية، ونحو 55% من مركباته وعرباته القتالية وعتاده المدرع، ونحو 61% من قواته الجوية ، ولم يستطع تطوير وتحديث الأسلحة المتبقية الهالكة طبعاً، أنا لم أتكلم - حالياً - إنشاء بل كل كلمة لها مؤداها ...

تقول لي أين القوى البحرية؟

أقول لك كما هي لم تتضرر ...

تقول لي أين الدفاع الجوي؟

أقول لك كما هي بلد زاد عليها ولم تتضرر...

تقول لي أين الحرب الإلكترونية وبعض الاختصاصات الأخرى ؟

أقول لك استطاع - إلى قدر ما - الحفاظ على بعض الاختصاصات التي لم تشارك بشكل مباشر في قمع الحراك الثوري في سورية ، ولكن لم يستطع تطوير هذا السلاح ، فيعتبر سلاح متهالك ؛ لأن لكل قطعة عسكرية لها نوعين من العمر : عمر زمني ، وعمر فني ... العمر الفني هو بساعات الاستخدام ، وأما العمر الزمني فهو بالفترة الزمنية للاستخدام ...

أي على سبيل المثال طائرة ميغ 21 لها 200 ساعة طيران ، وفي نفس الوقت 6 سنوات ، ينتهي عمرها بانتهاء أحدهما قبل الآخر ، وبالتالي معظم الأسلحة الموجودة لدى النظام إن لم يكن نفدت ساعات عملها فهي حكماً انتهت فترتها الزمنية ، وفترة صلاحياتها ، بالتالي هذا ما يجعله جيشاً متهالكاً ليس بالعتاد فقط ، إنما بالمقاتلين كذلك ...

ونحن نستطيع أن نبني على ذلك ، عندما نرى بأن الجيش الوطني السوري يستطيع الوصول إلى تنظيم كبير ، وضم مقاتلين مدربين ، يكون هناك مفاجأة في حال تشكيل جيش للدولة السورية بعد سقوط النظام ، لأن النظام لم يحافظ على جيش متماسك ، بل هو جيش منكسر متهالك يحتاج إلى كثير من الإصلاحات ...

التدخلات الإيرانية استطاعت الحد من النفوذ الروسي، وأنا أعتقد بأنه لا يوجد حل لخروج الميليشيات الايرانية بالمطلق من سورية إلا بتبديل النظام الإيراني بالمطلق، وهذه الأيام سوف تدلل على ذلك...

عملية سقوط النظام قد تؤثر ولكن لا تخرجهم بشكل كامل ، قد تقلل النفوذ الروسي ويكون هناك شيء للقرار السوري بنسبة ما... والحقيقة إذا لم يتبدل رأس النظام، وإنهاء احتلال النظامين الروسي والإيراني فلن تكون هناك سورية مستقبل كذلك.

الخلاصات مما سبق:

- سلاح الثورة صيانة لحقوق الشعب والتفريط به دون عماية سياسية تضمن هذه الحقوق مرفوض
- الجيش الحر ومن ثم الجيش الوطني هما نتاج مرحلة النضال وهما نواة نستطيع البناء عليها والسعي لأعدادها واصلاحها بشكل مهني لكي تصبح رأسمال الثورة فعلا وضمان لعدم بناء مؤسسة عسكرية مشابهة لما فعله الأسد
- الضباط المنشقين والذين انخرطوا في العمل الثوري المسلح هم المعول عليهم في عملية انتاج الجيش الوطني الاحترافي والمنظم ولا يمكن ذلك دون عملية تنظيم القيادات الثورية التي دخلت العمل المسلح من خارج المؤسسة العسكرية واعطائهم الرتب العسكرية بما يضمن مكانهم ومكانتهم ضمن مستقبل سوريا
- أي عملية سياسية وخاصة الدستور يغفل هذه المعطيات ستعني حكما فشل الحلول القادمة